

النجارية وموقفهم من التوحيد

إعداد

دكتور/ عبد الرحمن الشدي

أستاذ مساعد بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

كلية أصول الدين

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد.

فهذا بحث مختصر عن النجارية وموقفهم من التوحيد، وستكون خطة البحث من تمهيد، وفصلين:

أما التمهيد: فسيكون عن فرقة النجارية هل هي فرقة مستقلة، أو تابعة

لغيرها؟

وأما الفصلان، فسيكونان على النحو التالي:

الفصل الأول: في التعريف بفرقة النجارية، وتأريخهم، وفرقهم، وفيه سبعة

مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالفرقة.

المبحث الثاني: ألقابهم.

المبحث الثالث: تأريخهم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: زمنهم.

المطلب الثاني: موطنهم.

المبحث الرابع: كتبهم.

المبحث الخامس: فرقهم.

المبحث السادس: مصادر التلقي عندهم.

المبحث السابع: مذاهب تشبه مذهب النجارية.

الفصل الثاني: موقف النجارية من التوحيد، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: قولهم في تعريف التوحيد وأنواعه.

المبحث الثاني: قولهم في توحيد الربوبية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: كيفية حصول المعرفة.

المطلب الثاني: دليل الحوادث الأعراض.

المطلب الثالث: قولهم في الجوهر والجسم.

المبحث الثالث: قولهم في أسماء الله الحسنى، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: قولهم في الأسماء.

المطلب الثاني: قولهم في اسم النور.

المطلب الثالث: قولهم في الاسم والمسمى.

المبحث الرابع: قولهم في الصفات.

المبحث الخامس: قولهم في القرآن، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: قولهم القرآن مخلوق.

المطلب الثاني: شبهتهم والجواب عنها.

المطلب الثالث: قولهم في الحرف والصوت.

المبحث السادس: قولهم في العلو.

الخاتمة.

المراجع.

تمهيد

النجارية طائفة كبيرة من أهل الكلام كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية (١).

وقد اختلف الناس في النجارية هل هم فرقة مستقلة؟ أم لا؟ على رأيين: الرأي الأول: أنهم فرقة مستقلة، وممن قال بهذا الرأي الأشعري فقد عقد لهم مبحثاً مستقلاً فقال: "ذكر قول الحسين بن محمد النجار" (٢)، وكذا عبد القاهر البغدادي عقد لهم فصلاً مستقلاً فقال: "الفصل الخامس من فصول هذا الباب في ذكر مقالات الفرق النجارية" (٣)، وهكذا الاسفراييني عقد باباً مستقلاً قال فيه: "الباب السابع: في تفصيل مقالات النجارية وبيان فضائهم" (٤)، وممن اختار هذا الرأي الشيخ عبد القادر الجيلاني في كتاب الغنية فقال: "فأصل ثلاث وسبعين فرقة عشرة: أهل السنة، والخوارج، والشيعية، والمعتزلة، والمرجئة، والمشبهة، والجهمية، والضرارية، والنجارية، والكلابية" (٥)، وممن قال به شيخ الإسلام ابن تيمية، يقول شيخ الإسلام:

"النجار ليس هو من المعتزلة بل هو رأس مقالة. وهو يخالف المعتزلة في القدر غيبيته وفي غير ذلك من أصول المعتزلة لكنه يوافقهم على نفي الصفات ويخالفهم أيضاً في مسائل الأسماء والأحكام والوعيد" (٦).

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٣ / ٣٥٥).

(٢) مقالات الإسلاميين (١ / ٣٤٠).

(٣) الفرق بين الفرق (ص ٢١٧)، أصول الدين (ص ٣٣٤).

(٤) التبصير في الدين (ص ١٠١).

(٥) الغنية لطالبي طريق الحق (١ / ٢٢١).

(٦) درء تعارض العقل والنقل (٤ / ١٧٧ - ١٧٨)، وانظر: بيان تلبيس الجهمية (١ / ٤١٨)،

منهاج السنة (٨ / ٩).

الرأي الثاني: أنهم فرقة غير مستقلة، وهؤلاء اختلفوا فيمن تتبع من الفرق على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنهم فرقة من فرق المعتزلة، وممن قال بهذا الرأي الآمدي في غاية المرام^(١)، والشهرستاني في الملل والنحل، وابن حزم في الفصل، والإيجي في المواقف^(٢)، يقول الشهرستاني: "ظهرت جماعة من المعتزلة متوسطين مثل ضرار بن عمرو، وحفص الفرد، والحسين النجار"^(٣). ويقول ابن حزم: "وأقرب فرق المعتزلة إلى أهل السنة أصحاب الحسين بن محمد النجار"^(٤).

القول الثاني: أنهم فرقة من فرق الجبرية، وممن قال بهذا الرأي ابن النديم في كتابه الفهرست^(٥)، والرازي في كتابه اعتقادات فرق المسلمين والمشركون^(٦)، والشهرستاني في كتابه الملل والنحل في قول آخر له، يقول الشهرستاني:

"والمصنفون في المقالات عدوا النجارية والضرارية من الجبرية، وكذلك جماعة الكلابية من الصفاتية، والأشعرية سموهم تارة حشوية وتارة جبرية، ونحن سمعنا إقرارهم على أصحابهم من النجارية والضرارية فعددناهم من الجبرية، ولم نسمع إقرارهم على غيرهم فعددناهم من الصفاتية"^(٧).

القول الثالث: أنهم فرقة من فرق المرجئة، وممن قال بهذا القول أبو محمد اليميني في كتابه عقائد الثلاث والسبعين فرقة حيث قال: "المرجئة

(١) انظر: غاية المرام (١ / ٥٢، ٥٦)، درء تعارض العقل والنقل (٤ / ١٧٦ - ١٧٧).

(٢) المواقف (١ / ٤٠٥، ٢ / ١٢٦).

(٣) الملل والنحل، (١ / ٤٤).

(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢ / ٨٩).

(٥) انظر: كتاب الفهرست (ص ٢٢٣).

(٦) انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركون (ص ٩٠).

(٧) الملل والنحل (١ / ٩٧).

افتترقت، على ثمان عشرة فرقة: الجهمية والكرامية والمريسية والكلابية والغيلانية والنجارية " (١).

وتابعه على ذلك السكسكي، في كتابه (البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان) (٢)، والياضي في كتابه (ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعة) (٣).

والراجح أنهم فرقة مستقلة، وليسوا من المعتزلة ولا غيرهم، ولكنهم وافقوا المعتزلة و الجبرية و المرجئة في بعض أصولهم.

(١) عقائد الثلاث والسبعين فرقة (١ / ٢٧١).

(٢) البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان (ص ٣٣، ٣٤، ٣٩)

(٣) ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعة (ص ١٣٣، ١٤١).

الفصل الأول: في التعريف بفرقة النجارية، وتأريخهم، وفرقهم.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالفرقة.

النجارية: هم أتباع أبي عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله النجار، مؤسس الفرقة، وأبرز رجالها.

وقد اتفق على هذه النسبة أكثر من كتب عن النجارية^(١).

يقول الشيخ عبد القادر الجيلاني في كتاب الغنية:

"وأما النجارية فمنسوبة إلى الحسين بن محمد بن عبد الله النجار"^(٢).

ولكن الجرجاني، وأبو محمد اليميني ذكرا أن النجارية هم أتباع محمد بن الحسين النجار، قال الجرجاني: "النجارية: أصحاب محمد بن الحسين النجار"^(٣).

وقال أبو محمد: "فرقة النجارية: أصحاب محمد بن الحسين بن محمد النجار، أحد شيوخهم وعظمائهم"^(٤).

ولعل هذا تصحيف، والمشهور هو الأول.

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (١ / ٣٤٠)، كتاب الفهرست (ص ٢٢٣)، للفرق بين الفرق (ص ٢١٧)، أصول الدين (ص ٣٣٤)، التبصير في الدين (ص ١٠١)، للمل والنحل (١ / ١٠٠) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص ٩٠)، عقائد الثلاث والسبعين فرقة (١ / ٢٨١)، النصل في المل والأهواء والنحل (٢ / ٨٩)، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان (ص ٣٩)، الاعتصام للشاطبي (٢ / ٧٢٠)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢ / ٢٩٨، ٥ / ٢٩٤، ٧ / ٥٤٦، ١٣ / ٩٩، ١٤ / ٣٥٢، ١٧ / ٢٩٩)، منهاج السنة النبوية (٢ / ٥١٩)، شرح قصيدة الإمام ابن القيم (٢ / ٢٧٧)، للدوافع للإيجي (١ / ٧١٠)، طبقات الفقهاء للشيرازي (١ / ١٤٥) البدء والتاريخ (٥ / ١٤٧)، نكر مذاهب للفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والسبتدعة (ص ١٤١)، سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٥٤).

(٢) الغنية لطالبي طريق الحق (١ / ٢٣٣).

(٣) التعريفات (ص ٢٥٩).

(٤) عقائد الثلاث والسبعين فرقة (١ / ٢٨١).

والحسين بن محمد بن عبد الله النجار، أحد كبار المتكلمين.

ذكر ابن النديم أنه كان حائكا في طراز العباس بن محمد الهاشمي، ر
قيل: إنه كان يعمل الموازين من أهل بم، وكان إذا تكلم كأن كلامه صوت
الخفاش (١).

وكان ابن النجار من أهل الجهل بالقرآن، يقول الإمام ابن القيم في
القصيدة النونية:

وكذلك الشحام والعلاف والنجار أهل الجهل بالقـرآن
والله ما في القوم شخص رافع بالوحي رأسا بل برأي فلان (٢).

أخذ الحسين النجار مذهبه في الكلام عن بشر بن غياث المريسي.
يقول الشيرازي في ترجمته لبشر بن غياث المريسي: "بشر بن غياث
المريسي: أخذ العلم عن أبي يوسف خاصة، وغلب عليه الكلام، وعنه أخذ
الحسين النجار الذي تنسب إليه النجارية بالرّي" (٣).

وقال صاحب الجواهر المضية في طبقات الحنيفية في ترجمته لبشر بن
غياث المريسي: "رغب الناس عنه في ذلك الزمان لاشتهاره بعلم الكلام
وخوضه في ذلك، وعنه أخذ حسين النجار مذهبه" (٤).
وقد عده الذهبي من رؤوس المعتزلة البغداديين (٥).

وللنجار مناظرات مع النظام فأغضب النظام مرة في إحدى المناظرات
فرفسه فيقال: إنه مات منها بعد تعلل (٦).

(١) انظر: كتاب الفهرست (ص ٢٢٣).

(٢) شرح قصيدة الإمام ابن القيم (٢ / ٢٧٥).

(٣) طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ١٤٥).

(٤) الجواهر المضية في طبقات الحنيفية (ص ١٦٤).

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٥١).

(٦) انظر: سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٥٤).

كما حكى ذلك ابن النديم في كتابه الفهرست بقوله:

"وله مع النظام مجالس ومناظرات، والسبب في موت الحسين النجار: أنه اجتمع مع إبراهيم النظام عند بعض إخوانه، فسلم الحسين، فقال له إبراهيم: تجلس حتى أكلمك، فجلس، فقال له إبراهيم: يجوز أن تفعل خلق الله، فقال الحسين: يجوز أن أفعل الذي هو خلق الله، قال إبراهيم: فالذي هو خلق الله، خلق الله، أو ليس بخلق له؟ قال الحسين: هو خلق الله، قال إبراهيم: فقد فعلت خلق الله، فلم لا يجوز أن تخلق خلق الله، كما جاز أن تفعل خلق الله، قال حسين: لم أفعل خلق الله، وإنما فعلت الذي هو خلق الله، قال إبراهيم: والذي هو خلق الله، خلق الله، أو ليس بخلق له؟ قال الحسين: فهو خلق الله.

فرفسه إبراهيم، وقال: قم أخزى الله من ينسبك إلى شيء من العلم والفهم، وانصرف محمومًا، وكان ذلك سبب علته التي مات فيها" (١).

وقد رد على ابن النجار أبو جعفر محمد بن عبد الله السمرقندي الإسكافي المتكلم (ت: ٢٤٠هـ في كتاب سماه (نقض كتاب حسين النجار) (٢).
المبحث الثاني: ألقابهم.

يلقبون بعدة ألقاب منها:

١ - النجارية.

يقال لهم: النجارية نسبة لمؤسس مذهبهم الحسين بن محمد النجار (٣).

(١) كتاب الفهرست (ص ٢٢٣).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٥٦).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين (١ / ٣٤٠)، كتاب الفهرست (ص ٢٢٣)، الفرق بين الفرق (ص ٢١٧)، أصول الدين (ص ٣٣٤)، التبصير في الدين (ص ١٠١)، المال والنحل (١ / ١٠٠)، الغنية لطالبي طريق الحق (١ / ٢٣٣)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص ٩٠)، عقائد الثلاث والسبعين فرقة (١ / ٢٨١)، لبرهان في معرفة عقائد أهل الأديان (ص ٣٩)، الاعتصام للشاطبي (٢ / ٧٢٠)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢ / ٢٩٨، ٥ / ٢٩٤، ٧ / ٥٤٦، ١٣ / ٩٩، ١٤ / ٣٥٢، ١٧ / ٢٩٩)، المواقف للإيجي (١ / ٧١٠)، طبقات الفقهاء للشيرازي (١ / ١٤٥) لبده والتاريخ (٥ / ١٤٧)، ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعة (ص ١٤١).

يقال لهم: الحسينية نسبة لمؤسس مذهبهم محمد بن الحسين النجار، يقول الأشعري:

" زعم محمد بن الحسين النجار وأصحابه وهم الحسينية: أن أعمال العباد مخلوقة لله، وهم فاعلون لها " (١).

المبحث الثالث: تأريخهم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: زمنهم.

ظهرت النجارية في أول القرن الثالث الهجري، يقول الشهرستاني:

" وظهرت جماعة من المعتزلة متوسطين مثل ضرار بن عمرو، وحفص الفرد، والحسين النجار، ومن المتأخرين خالفوا الشيوخ في مسائل، ونبغ منهم جهم بن صفوان في أيام نصر بن سيار وأظهر بدعته في الجبر بترمز وقتله سالم بن أحوز المازني في آخر ملك بني أمية بمرؤ " (٢).

المطلب الثاني: موطنهم.

النجارية فرقة معروفة بالري (٣).

فقد ذكر عبد القاهر البغدادي أنهم يوجدون في زمنه بالري فقال: " وهم اليوم زهاء عشر فرق بالري كل فرقة منها تكفر سائرهما " (٤).

وتابعه على ذلك الشهرستاني فقال " وأكثر معتزلة الري وما حولها على مذهبه " (٥).

(١) مقالات الإسلاميين (١ / ٣٤٠)، و انظر: المصدر نفسه (١ / ٦٥)، الملل والنحل

(١ / ١٠٠)، التعريفات للرجاني (ص ٢٥٩)، بيان تلبيس الجهمية (١ / ٤١٨).

(٢) الملل والنحل (١ / ٤٤)

(٣) انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي (١ / ١٤٥).

(٤) أصول الدين (ص ٣٣٤).

(٥) الملل والنحل (١ / ١٠٠)

وذكر عبد القاهر البغدادي، و الاسفراييني: أن الزعفراني أحد رجال فرقة النجارية، والذي تنسب إليه فرقة الزعفرانية كان هو وأتباعه يقيمون بالري^(١).

وذكر السكسكي أن مذهب ابن النجار في خراسان^(٢). ويقول الشيخ عبد القادر الجيلاني في كتاب الغنية: "وأكثر ما يكون مذهبهم بالمشرق، ونواحي خراسان"^(٣). ولا منافاة بين هذا والذي قبله؛ لأن الري كما هو معروف يقع في إقليم خراسان.

المبحث الرابع: كتبهم.

للنجارية كتب كثيرة^(٤).

وأشهر مؤلفي كتبهم الحسين بن محمد النجار، الذي تنسب إليه الفرقة^(٥).

وقد ذكر ابن النديم في كتاب الفهرست أن للنجار عددا من الكتب منها:

- ١ - كتاب الاستطاعة.
- ٢ - كتاب كان يكون.
- ٣ - كتاب المخلوق.
- ٤ - كتاب الصفات والأسماء.
- ٥ - كتاب إثبات الرسل.
- ٦ - كتاب التعديل والتجوير.

(١) انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢١٩)، التبصير في الدين (ص ١٠٢).

(٢) انظر: البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان (ص ٣٩).

(٣) الغنية لطالبي طريق الحق (١ / ٢٣٤).

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٢ / ١٥٩).

(٥) انظر: الغنية لطالبي طريق الحق (١ / ٢٣٤).

- ٧ - كتاب الإرادة صفة في الذات.
 - ٨ - كتاب الإرجاء.
 - ٩ - كتاب العبادات.
 - ١٠ - كتاب الإرادة الموجبة .
 - ١١ - كتاب القضاء والقدر.
 - ١٢ - كتاب التأويلات.
 - ١٣ - كتاب المستطيع على إبراهيم. أي: كتاب المستطيع على الرد على إبراهيم النظام.
 - ١٤ - كتاب الموجز.
 - ١٥ - كتاب العلل في الاستطاعة.
 - ١٦ - كتاب المطالبات.
 - ١٧ - كتاب النكت.
 - ١٨ - كتاب البذل.
 - ١٩ - كتاب الرد على الملحدين.
 - ٢٠ - كتاب الترك.
 - ٢١ - كتاب اللطف والتأييد.
 - ٢٢ - كتاب الثواب والعقاب.
 - ٢٣ - كتاب الأبواب.
 - ٢٤ - كتاب المعرفة في الإجماع^(١).
- المبحث الخامس: فرقههم.

يرى بعض المصنفين أن النجارية فرقة واحدة، ويرى آخرون أنهم فرق، فمن يرى أنهم فرقة واحدة الشيخ عبد القادر الجيلاني في كتاب الغنية فقال: " و النجارية، و الضرارية، و الكلابية كل واحدة فرقة واحدة " (١).

(١) انظر: كتاب الفهرست (ص ٢٢٣).

وأكثر المصنفين على أنهم أكثر من فرقة؛ وممن يرى ذلك عبد القاهر
البغدادي فقد ذكر أن النجارية في وقته تقارب عشر فرق فقال: " وهم اليوم
زهة عشر فرق بالري كل فرقة منها تكفر سائرهما " (٢).

والمشهور منها ثلاث فرق هي:

البرغوثية، والزعفرانية، والمستدركة (٣).

الفرقة الأولى: البرغوثية.

هم أتباع أبي عيسى محمد بن عيسى الملقب ببرغوث، الجهمي، تتلمذ
على الحسين بن محمد النجار، حتى صار من أكابر أصحابه، وكان على
مذهب النجار في أكثر أقواله، وخالفه في بعض آرائه (٤).

كان رأساً في البدعة، و هو أحد من كان يناظر الإمام أحمد بن حنبل -
رحمه الله - وقت المحنة (٥).

وكان يقول بخلق القرآن، وقد أنابه أحمد بن أبي دؤاد لكي يناظر الإمام
أحمد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يتحدث عن محنة الإمام أحمد بن حنبل:
" وكان أحمد بن أبي دؤاد قد جمع له نفاة الصفات القائلين بخلق القرآن
من جميع الطوائف، فجمع له مثل أبي عيسى محمد بن عيسى برغوث، و من
أكابر النجارية أصحاب حسين النجار " (٦).

(١) الغنية لطالبي طريق الحق (١ / ٢٢١).

(٢) أصول الدين (ص ٣٣٤).

(٣) انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢١٨)، أصول الدين (ص ٣٣٤)، التبصير في الدين (ص ١٠٢)،
المال والنحل (١ / ١٠٠)، الاعتصام للشاطبي (٢ / ٧٢٠).

(٤) انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢١٨)، التبصير في الدين (ص ١٠٢)، المال والنحل (١ / ١٠٠).

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٥٤)، درء تعارض العقل والنقل (٧ / ٢٥٧ ، ٢٧٥ - ٢٧٦).

(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٤ / ٣٥٢)، انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية
(٥ / ٢٩٤ - ٢٩٥ ، ١٧ / ٢٩٩ ، ١٨ / ١٩٧)، منهاج السنة النبوية (٢ / ٦٠٤).

وكان يقول هو وأصحابه: " كلام الله إذا قرىء عرض، وإذا كتب بأي شيء كان فهو جسم " (١).

صنف كتباً منها:

كتاب الاستطاعة، وكتاب المقالات، وكتاب الاجتهاد، وكتاب الرد على جعفر بن حرب، وكتاب المضاهاة.

توفي سنة أربعين ومئتين، وقيل سنة إحدى وأربعين (٢).

يُقال: لما بلغ برغوث موت الإسكافي خصم النجار سجداً، فمات بعده بأشهر (٣).

الفرقة الثانية الزعفرانية:

الزعفرانية هم: أتباع شخص يقال له الزعفراني، وكان يعيش في بلاد الري، وكان يعبر عن مذهبه بعبارات متناقضة؛ فكان مما يقول: إن كلام الله تعالى غيره، وكل ما هو غيره فهو مخلوق، ومن قال كلام الله غير مخلوق فهو كافر، ثم يقول مع ذلك: الكلب خير ممن يقول كلام الله مخلوق (٤).

يقول الأسفراييني معلقاً على هذا الكلام: " ومن كان كلامه على هذا النمط كان الكلام في عقله لا في دينه " (٥).

ومما يدل على فساد عقله وحماقته ما حكاه عبد القاهر البغدادي عن بعض أصحاب التواريخ:

(١) المواقف (٣ / ٧١٠، ٧١١).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٥٤).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٥١).

(٤) انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢١٩)، أصول الدين (ص ٣٣٤)، التبصير في الدين

(ص ١٠٢)، المواقف (٣ / ٧١٠، ٧١١).

(٥) التبصير في الدين (ص ١٠١).

" أن هذا الزعفراني أراد أن يشهر نفسه في الآفاق، فأكثرى رجلا على أن يخرج إلى مكة ويسبه ويلعنه في مواسم مكة ليشتهر ذكره عند حبيب الآفاق " (١).

قال عبد القاهر البغدادي: " وقد بلغ حمق أتباعه بالري أن قوما منهم لا يأكلون العنجد (٢) حرمة للزعفراني، ويزعمون أنه كان يحب ذلك وقالوا: لا نأكل محبوبه " (٣).

الفرقة الثالثة المستدركة:

المستدركة هم قوم من الزعفرانية سموا بهذا الاسم؛ لأنهم زعموا أنهم استدركوا على أسلافهم ما خفي عليهم (٤).

يقول عبد القاهر البغدادي عن المستدركة: " هؤلاء قوم من النجارية يزعمون أنهم استدركوا ما خفي على أسلافهم؛ لأن أسلافهم منعوا إطلاق القول بأن القرآن مخلوق، وزعمت المستدركة أنه مخلوق ثم افترقوا فيما بينهم فرقتين:

فرقة زعمت: أن النبي عليه السلام قد قال: إن كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف، ولكنه اعتقد ذلك بهذه اللفظة على ترتيبه حروفها، ومن لم يقل إن النبي عليه السلام قال ذلك على ترتيب هذه الحروف فهو كافر. وقالت الفرقة الثانية منهم: إن النبي عليه السلام لم يقل كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف، ولكنه اعتقد ذلك ودل عليه، ومن زعم أنه قال إن كلام الله مخلوق بهذه اللفظة فهو كافر.

(١) الفرق بين الفرق (ص ٢١٩).

(٢) الفرق بين الفرق (ص ٢١٩).

(٣) الفرق بين الفرق (ص ٢١٩).

(٤) انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢١٨)، التبصير في الدين (ص ١٠٢)، المال والنحل

(١ / ١٠١)، المواقف (٣ / ٧١١).

ومن هؤلاء المستدركة: قوم الرري يزعمون أن أقوال مخالفينهم كلها كذب، حتى لو قال الواحد منهم في الشمس إنها شمس لكان كاذبا فيه .
قال عبد القاهر: ناظرت بعض هذه الطائفة بالرري، فقلت له: أخبرني عن قولك لك: أنت إنسان عاقل مولود من نكاح لا من سفاح، هل أكون صادقا فيه؟ فقال: أنت كاذب في هذا القول، فقلت له: أنت صادق في هذا الجواب، فسكت خجلا، والحمد لله على ذلك " (١).

ويلخص الإيجي استدراك المستدركة على الزعفرانية فيقول: " وقالوا: إنه أي كلام الله: مخلوق مطلقا لكنا وافقنا السنة الواردة بأن كلام الله غير مخلوق، والإجماع المنعقد عليه في نفيه، وأولناه بما هذه الصورة حكايته أي حملنا قولهم غير مخلوق على أنه غير مخلوق على هذا الترتيب والنظم من هذه الحروف والأصوات، بل هو مخلوق على غير هذه الحروف، وهذه حكاية عنها، وقالوا: أقوال مخالفينا كلها كذب حتى قولهم لا إله إلا الله فإنه كذب أيضا " (٢).

الحفصية:

وقد زاد الرازي في كتابه (اعتقادات فرق المسلمين والمشركون) (٣) فرقة رابعة هي الحفصية، ولعله يريد حفص الفرد الذي كان يناظر الشافعي وأتباعه لأنهم وافقوا ابن النجار على بعض أقواله، وهؤلاء في الحقيقة فرقة من فرق الضرارية، لا من فرق النجارية، ويقال: إنه كان من تلاميذ حسين النجار (٤).

(١) الفرق بين الفرق (ص ٢١٩ - ٢٢٠)، وانظر: أصول الدين (ص ٣٣٤)، التبصير في الدين (ص ١٠٢ - ١٠٣)، الملل والنحل (١ / ١٠١).
(٢) الموافات (٣ / ٧١١).
(٣) انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركون (ص ٩١).
(٤) انظر: شرح قصيدة الإمام ابن القيم (٢ / ٢٧٦).

المبحث السادس: مصادر التلقي عندهم.

ذكر عبد القاهر البغدادي أن النجارية لا يقبلون شيئاً من السنة؛ لأنهم يكفرون أهل الحديث ونقلته، فيقول: " كيف يكون الرافضة، والخوارج، والقدرية، والجهمية، والنجارية، والبكرية، والضرارية موافقين للصحابه؟ وهم بأجمعهم لا يقبلون شيئاً مما روى عن الصحابة في أحكام الشريعة؛ لامتناعهم من قبول روايات الحديث، والسير، والمغازي، من أجل تكفيرهم لأصحاب الحديث الذين هم نقلة الأخبار والآثار، ورواة التواريخ والسير، ومن أجل تكفيرهم فقهاء الأمة الذين ضبطوا آثار الصحابة، وقاسوا فروعهم على فتاوى الصحابة " (١).

المبحث السابع: مذاهب تشبه مذهب النجارية.

١- الضرارية:

الضرارية توافق النجارية في كثير من أصولها كالجمع بين نفي الصفات والرؤية وبين إثبات القدر، يقول الإيجي في كتاب المواقف: " النجارية: أصحاب محمد بن الحسين النجار، هم موافقون لأهل السنة في خلق الأفعال، وإن الاستطاعة مع الفعل، وأن العبد يكتسب فعله، وموافقون للمعتزلة في نفي الصفات الوجودية، وعلى وحدث الكلام، ونفي الرؤية بالأبصار، ووافقهم على ذلك ضرار بن عمرو وحفص الفرد " (٢).

٢ - مذهب محمد ابن التومرت:

وضع محمد ابن التومرت عقيدة المرشدة وهي تشبه قول النجارية، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان ذلك: " ومن هنا أخذ محمد ابن التومرت هذا اللقب وسمى طائفته الموحدين، ووضع لهم المرشدة المتضمنة لمثل عقيدة المعتزلة وغيرهم من الجهمية في التوحيد، لم يذكر اعتقاد الصفاتية كابن كلاب

(١) الفرق بين الفرق (ص ٣٤٦).

(٢) المواقف (٣ / ٧١١).

والأشعري فضلا عن اعتقاد السلف والأئمة، لكن ذكر في القدر مذهب أهل الإثبات، وهذا الذي نكر يشبه قول حسين النجار وضرار بن عمرو، وكان حفص الفرد من أصحاب النجار، وكان يرغب من أصحاب ضرار، وذلك خصم الشافعي، وهذا من خصوم أحمد ^(١).

وقال بعد أن ذكر أبا المعالي الجويني: "وملك سبيله ابن التومرت في لفظة الموحدين، لكن لم يذكر في مرشدته الصفات اثبوتية كما يذهب إليه أبو المعالي ونحوه، لكن اقتصر على الصفات السلبية، وعلى الأحكام، وهذه طريقة المعتزلة، والنجارية، ونحوهم ^(٢)."

٣ - مذهب محمد بن الأصفهاني وأصحابه.

طريقة ابن الأصفهاني وأصحابه أنهم ينفون الصفات، ويثبتون انقراض، وهذه الطريقة تشبه من بعض الوجوه طريقة النجارية، وقد أشار إلى هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح الأصفهانية فقال: "ولهذا كان أصحاب هذا المصنف مع انتسابهم إلى الأشعري إنما هم في باب الصفات مقرون بما تقر به المعتزلة ولا يقرون بما تقر به الأشعرية من الزيادات وبحوث أبي عبد الله بن الخطيب ^(٣) تعطيهام ذلك؛ فإن الوقف والحيرة ظاهر على كلامه في إثبات الصفات ومسألة الرؤيا والكلام وأمثالها؛ بخلاف مسائل للقدر فإنه جازم فيها بمخالفة المعتزلة، وهذه الطريقة تشبه من بعض الوجوه طريقة ضرار بن

(١) بيان تلبيس للجهمية (١ / ٤٦٥).

(٢) بيان تلبيس للجهمية (١ / ٤٧٠).

(٣) المراد به: محمد بن عمر بن الحسين، البكري، الرزقي، الملقب فخر الدين، أبو عبد الله، الأصولي، النعماني، أحد رؤوس الأشاعرة، اشتغل على أبيه ضياء الدين خطيب الري، يقول للذهبي: "وقد بنت منه في تواليه بلايا وعظائم وسحر وانحرافات عن السنة والله يعفو عنه فإنه توفي على طريقة حميدة والله يتولى السرائر" مات ٦٠٦ هـ.

انظر في ترجمته: وفیات الأعيان (٤ / ٢٤٨)، سير أعلام النبلاء (٢١ / ٥٠٠)، للنجوم الزاهرة (٦ / ١٩٧)، لسان الميزان (٤ / ٤٢٦).

عمرو وحسين النجار وأمثالهما ممن كان يقر بالقدر ولكنه في الصفات بين
المعتزلة والأشعرية، أو تشبه طريقة الواقفية الذين كانوا يقفون في القرآن فلا
يقولون هو مخلوق ولا غير مخلوق..

وكلام أئمة السنة في ذم هؤلاء وكلام متكلمي الصفاتية كالأشعري
وغيره في ذلك مشهور معروف " (١).

(١) انظر: العقيدة الأصفهانية (ص ٨٥ - ٨٦).

الفصل الثاني: موقف النجارية من التوحيد

وفيه ستة مباحث

المبحث الأول: قولهم في تعريف التوحيد وأنواعه.

التوحيد عند النجارية هو قولهم: بأن الله واحد لا شبيه له ولا مثل^(١)، ويريدون بذلك نفي الصفات، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان معنى التوحيد وأنواعه عندهم:

"وذهب حسين النجار وطائفة من المعتزلة إلى أن معنى الواحد: هو الذي لا شبيه له كما يقول: فلان واحد دهره، وقد يقولون: التوحيد يجمع المعنيين جميعاً.

فالأول: نفي التجسيم، وهذا نفي التشبيه، فإن نفي الصفات عندهم: هو نفي التجسيم، وهذا نفي التشبيه، والتوحيد ينافي التشبيه والتجسيم. وجماع قولهم: أن التوحيد ثلاث معان:

أنه واحد في نفسه لا صفة له ولا قدر فليس بمركب ولا محدود ولا موصوف بصفة تقوم به.

وهو أيضاً: واحد لا شبيه له، فهذان نفي التجسيم والتشبيه. والثالث: أنه واحد في أفعاله لا شريك له، فهذا الثالث هو متفق عايه بين المسلمين"^(٢).

فتبين: أن مسمى التوحيد عند النجارية هو نفي الصفات.

المناقشة:

هذا التقسيم الذي ذكره النجارية يخالف ما دل عليه الكتاب والسنة، ومخالف لما قرره أهل السنة، والصواب أن التوحيد على الإجمال ينقسم إلى نوعين:

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (٢ / ٢١٠).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (١ / ٤٦٥).

الأول: توحيد المعرفة والإثبات.

والثاني: توحيد القصد والطلب.

وعند التفصيل ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

الأول: توحيد الألوهية.

الثاني: توحيد الأسماء والصفات.

الثالث: توحيد الربوبية، وهو التوحيد الذي ذكرته النجارية.

قال ابن القيم في بيان التوحيد الذي دل عليه الكتاب والسنة:

"وملاك السعادة والنجاة والفوز بتحقيق التوحيدين اللذين عليهما مدار

كتاب الله تعالى وبحقيقتهما بعث الله سبحانه وتعالى رسوله واليهما دعت

الرسل صلوات الله وسلامه عليهم من أولهم إلى آخرهم:

أحدهما: التوحيد العلمي الخبري الاعتقادي المتضمن إثبات صفات

الكمال لله تعالى وتنزيهه فيها عن التشبيه والتمثيل وتنزيهه عن صفات النقص.

والتوحيد الثاني: عبادته وحده لا شريك له وتجريد محبته والاخلاص له

وخوفه ورجلوه والتوكل عليه، والرضى به ربا وإلاها ووليا، وأن لا يجعل له

عدلا في شيء من الأشياء.

وقد جمع سبحانه وتعالى هذين النوعين من التوحيد في سورتي

الاخلاص، وهما سورة قل يا أيها الكافرون المتضمن للتوحيد العلمي الإداري،

وسورة قل هو الله أحد المتضمنة للتوحيد العلمي الخبري، فسورة قل هو الله

أحد فيها بيان ما يجب لله تعالى من صفات الكمال وبيان ما يجب تنزيهه من

النقائص والأمثال، وسورة قل يا أيها الكافرون فيها إيجاب عبادته وحده لا

شريك له وللتبري من عبادة كل ما سواه.

ولا يتم أحد التوحيدين إلا بالآخر، ولهذا كان النبي يقرأ بهاتين السورتين في سنة الفجر والمغرب والوتر ^(١)، اللتين هما فاتحة العمل وخاتمته ليكون مبدأ النهار توحيداً وخاتمته توحيداً.

فالتوحيد العلمي الخبري له ضدان: التعطيل، والتشبيه والتمثيل، فمن نفى صفات الرب عز وجل وعطلها كذب تعطيله توحيداً، ومن شبهه بخلقه ومثله بهم كذب تشبيهه وتمثيله توحيداً.

والتوحيد الإداري العملي له ضدان: الاعراض عن محبته والانابة اليه والتوكل عليه، والاشراك به في ذلك، واتخاذ أوليائه شفعاء من دونه " ^(٢).

فهؤلاء النجارية أدخلوا في التوحيد ما ليس منه " وأخرجوا من التوحيد ما هو منه كتوحيد الإلهية وإثبات حقائق أسماء الله وصفاته ولم يعرف كثير منهم من التوحيد إلا توحيد الربوبية وهو أن الله رب كل شيء وخالقه، وهذا التوحيد كان يقر به المشركون الذين قال الله عنهم: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُم مِّنْ

خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ ^(٣). وقال تعالى عنهم: ﴿وَمَا

يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُّشْرِكُونَ﴾ ^(٤). قالت طائفة من

السلف: يقول لهم من خلق السموات والأرض؟ فيقولون: الله، وهم مع هذا يعبدون غيره، وإنما التوحيد الذي أمر الله به العباد هو توحيد الألوهية

(١) أخرجه: مسلم في صحيحه، في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٧٢٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٤٣ - ٤٤، وطدار البيان ص ٤٨ - ٥٠)، وانظر: الصواعق المرسل (٢ / ٤٠٢ - ٤٠٣، ٣ / ٩٢٩، ٩٣٣).

(٣) سورة لقمان: ٢٥.

(٤) سورة يوسف: ١٠٦.

المتضمن لتوحيد الربوبية، بأن يعتقد إثبات الله وصفاته ويعبده ولا يشرك به شيئا، والعبادة تجمع غاية الحب وغاية الذل له سبحانه " (١).

وهذا التقسيم الذي ذكره النجارية هو تقسيم المعطلة، قال ابن القيم في الفرق بين توحيد المرسلين وتوحيد المعطلين:

" الفرق بين توحيد المرسلين وتوحيد المعطلين:

أن توحيد الرسل: إثبات صفات الكمال لله على وجه التفصيل، وعبادته وحده لا شريك له، فلا يجعل له ندا في قصد ولا حب ولا خوف ولا رجاء ولا لفظ ولا حلف ولا نذر، بل يرفع العبد الانداد له من قلبه وقصده ولسانه وعبادته، كما أنها معدومة في نفس الأمر لا وجود لها البتة، فلا يجعل لها وجودا في قلبه ولسانه.

وأما توحيد المعطلين: فنفي حقائق أسمائه وصفاته وتعطليها، ومن أمكنة منهم تعطليها من لسانه عطليها، فلا يذكرها ولا يذكر آية تتضمنها ولا حديثا يصرح بشيء منها، ومن لم يمكنه تعطيل ذكرها سطا عليها بالتحريف ونفى حقيقتها وجعلها اسما فارغا لا معنى له، أو معناه من جنس الألفاظ والأحاجي، على أن من طرد تعطيله منهم على أنه يلزمه في ما حلف إليه النص من المعنى نظير ما فر منه سواء، فإن لزم تمثيل أو تشبيه أو حدوث في الحقيقة لزم في المعنى الذي حمل عليه النص، وإن لا يلزم في هذا فهو أولى أن لا يلزم في الحقيقة، فلما علم هذا لم يمكنه إلا تعطيل الجميع، فهذا طرد لأصل التعطيل والفرق أقرب منه، ولكنه مناقض يتحكم بالباطل حيث أثبت لله بعض ما أثبتته لنفسه ونفى عنه البعض الآخر، واللازم الباطل فيهما واحد، واللازم الحق لا يفرق بينهما.

والمقصود: أنهم سموا هذا التعطيل توحيدا، وإنما هو إلحاد في أسماء الرب تعالى وصفاته وتعطيل لحقائقها " (١).

(١) رفع الشبهة والغرور لمرعي بن يوسف الحنبلي المقدسي (ص ٦٧).

" وبهذا وغيره: يعرف ما وقع من الغلط في مسمى التوحيد فإن عامة المتكلمين الذين يقررون التوحيد في كتب الكلام والنظر: غايتهم أن يجعلوا التوحيد (ثلاثة أنواع) . فيقولون: هو واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له.

وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث، وهو توحيد الأفعال، وهو أن خالق العالم واحد، وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب، وأن هذا هو معنى قولنا لا إله إلا الله، حتى قد يجعلوا معنى الإلهية القدرة على الاختراع.

ومعلوم أن المشركين من العرب الذين بعث إليهم محمد ﷺ أولا: لم يكونوا يخالفونه في هذا؛ بل كانوا يقولون بأن الله خالق كل شيء حتى إنهم كانوا يقولون بالقدر أيضا، وهم مع هذا مشركون...

فإن هذا التوحيد الذي قرروه لا ينافيهم فيه هؤلاء المشركون بل يقولون به مع أنهم مشركون كما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع وكما علم بالاضطرار من دين الإسلام.

وكذلك النوع الثاني: - وهو قولهم: لا شبيه له في صفاته - فإنه ليس في الأمم من أثبت قديما مماثلا له في ذاته سواء قال إنه يشاركه. أو قال: إنه لا فعل له؛ بل من شبه به شيئا من مخلوقاته فإنما يشبهه به في بعض الأمور. وقد علم بالعقل: امتناع أن يكون له مثل في المخلوقات يشاركه فيما يجب أو يجوز أو يمتنع عليه؛ فإن ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين كما تقدم. وعلم أيضا بالعقل: أن كل موجودين قائمين بأنفسهما فلا بد بينهما من قدر مشترك كاتفاقهما في مسمى الوجود والقيام بالنفس والذات ونحو ذلك، فإن نفي ذلك يقتضي التعطيل المحض، وإنه لا بد من إثبات خصائص الربوبية...

ثم إن الجهمية من المعتزلة وغيرهم أدرجوا نفي الصفات في مسمى التوحيد فصار من قال: إن الله علما أو قدرة أو إنه يرى في الآخرة أو إن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق يقولون: إنه مشبه ليس بموحد، وزاد عليهم غلاة الفلاسفة والقرامطة فنفوا أسماءه الحسنى وقالوا: من قال إن الله عليم قدير عزيز حكيم: فهو مشبه ليس بموحد، وزاد عليهم غلاة الغلاة وقالوا: لا يوصف بالنفي ولا الإثبات؛ لأن في كل منهما تشبيها له وهؤلاء كلهم وقعوا من جنس التشبيه فيما هو شر مما فروا منه فإنهم شبهوه بالممتنعات والمعدومات والجمادات فرارا من تشبيههم - بزعمهم - له بالأحياء.

ومعلوم أن هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له على حد ما يثبت لمخلوق أصلا، وهو سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فلا فرق بين إثبات الذات وإثبات الصفات؛ فإذا لم يكن في إثبات الذات إثبات مماثلة للذوات: لم يكن في إثبات الصفات إثبات مماثلة له في ذلك، فصار هؤلاء الجهمية المعطلة يجعلون هذا توحيدا؛ ويجعلون مقابل ذلك التشبيه، ويسمون أنفسهم الموحدين.

وكن ذلك النوع الثالث: وهو قولهم: هو واحد لا قسيم له في ذاته أو لا جزء له أو لا بعض له؛ لفظ مجمل فإن الله سبحانه أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد؛ فيمتنع عليه أن يتفرق أو يتجزأ أو يكون قد ركب من أجزاء؛ لكنهم يدرجون في هذا اللفظ نفي علوه على عرشه ومباينته لخلقه وامتيازهم عنهم ونحو ذلك من المعاني المستلزمة لنفيه وتعطيله ويجعلون ذلك من التوحيد.

فقد تبين أن ما يسمونه توحيدا: فيه ما هو حق، وفيه ما هو باطل ولو كان جميعه حقا؛ فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا من الشرك الذي وصفهم به في القرآن وقاتلهم عليه الرسول ﷺ؛ بل لا بد أن يعترفوا أنه لا إله إلا الله.

وليس المراد بالإله هو القادر على الاختراع كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين حيث ظنوا أن الإلهية هي القدرة على الاختراع دون غيره، وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره فقد شهد أن لا إله إلا هو. فإن المشركين كانوا يقولون بهذا وهم مشركون كما تقدم بيانه، بل الإله الحق هو الذي يستحق بأن يعبد فهو إله بمعنى مألوه؛ لا إله بمعنى آله. والتوحيد: أن يعبد الله وحده لا شريك له. والإشراك: أن يجعل مع الله إلها آخر.

وإذا تبين أن غاية ما يقرره هؤلاء النظار؛ أهل الإثبات للقدر المنتسبون إلى السنة، إنما هو توحيد الربوبية وأن الله رب كل شيء، ومع هذا فالمشركون كانوا مقرين بذلك مع أنهم مشركون.

وكذلك طوائف من أهل التصوف والمنتسبين إلى المعرفة والتحقيق والتوحيد: غاية ما عندهم من التوحيد هو شهود هذا التوحيد، وأن يشهد أن الله رب كل شيء ومليكه وخالقه، لا سيما إذا غاب العارف بموجوده عن وجوده، وبمشهوده عن شهوده، وبمعروفه عن معرفته، ودخل في فناء توحيد الربوبية بحيث يفتى من لم يكن ويبقى من لم يزل، فهذا عندهم هو الغاية التي لا غاية وراءها.

ومعلوم أن هذا هو تحقيق ما أقر به المشركون من التوحيد، ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلماً فضلاً عن أن يكون ولياً لله أو من سادات الأولياء.

وطائفة من أهل التصوف والمعرفة: يقررون هذا التوحيد مع إثبات الصفات فيفنون في توحيد الربوبية مع إثبات الخالق للعالم المبين لمخلوقاته. وآخرون يضمنون هذا إلى نفي الصفات فيدخلون في التعطيل مع هذا، وهذا شر من حال كثير من المشركين.

وكان جهم ينفي الصفات ويقول بالجبر فهذا تحقيق قول جهم، لكنه إذا أثبت الأمر والنهي والثواب والعقاب: فارق المشركين من هذا الوجه، لكن جهما ومن اتبعه يقول بالإرجاء، فيضعف الأمر والنهي والثواب والعقاب عنده.

والنجارية والضرارية وغيرهم: يقربون من جهم في مسائل القدر والإيمان، مع مقاربتهم له أيضا في نفي الصفات.

والكلابية والأشعرية: خير من هؤلاء في باب الصفات فإنهم يثبتون لله الصفات العقلية، وأئمتهم يثبتون الصفات الخيرية في الجملة...

وأما في باب القدر ومسائل الأسماء والأحكام فأقولهم متقاربة " (١).

المبحث الثاني: قولهم في توحيد الربوبية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: كيفية حصول المعرفة.

بين شيخ الإسلام ابن تيمية أن النجارية يجوزون حصول المعرفة بالرب سبحانه عن طريق الضرورة.

وهذا القول هو القول الصحيح، وهو قول طوائف أهل السنة من أهل الحديث والفقهاء وغيرهم (٢).

المطلب الثاني: دليل الحوادث الأعراض.

نكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن النجارية اعتمدوا على طريقة الأعراض وحدوث الأجسام، على إثبات وجود الله، وهذه الطريقة هي قولهم: "إن إثبات الصانع لا يمكن إلا بمعرفة حدوث العالم، وذلك لا يمكن إلا بمعرفة حدوث الأجسام؛ ومعرفة حدوث الأجسام هو بمعرفة استلزامها للحوادث؛ وأن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث" (٣).

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣ / ٩٩ - ١٠٣).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٧ / ٣٩٥).

(٣) شرح الأصبهانية، تحقيق: محمد السعوي (١ / ١٣٥).

" وأيضاً فإنها لا تخلو عن الأعراض، والأعراض لا تبقى زمانين فهي
حادثة، فإذا لم تخل الأجسام عنها لزم حدوثها " (١).

كما استدلوا بهذه الطريقة على إثبات حدوث العالم، يقول شيخ الإسلام
ابن تيمية: " لا ريب أن النظر المثبتين لحدوث أجسام العالم وأعراضه من
المعتزلة والكلابية والكرامية والهشامية والنجارية والضرارية والجهمية ومن
وافقهم من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث انذين بنوا ذلك على أن ما لا يخلو
عن الحوادث فهو حادث هم صنفان: صنف يقول: إن الجسم لا يخلو عن
الحوادث، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، وهؤلاء يقولون بحدوث
الأجسام وأعراضها مطلقاً.

وصنف يقولون: إن الجسم نوعان: نوع يخلو عن الحوادث، ونوع لا
يخلو عن الحوادث، فالذي لا يخلو عن الحوادث هو الحادث بون الأول؛ كما
يقول ذلك من يقوله من الهشامية والكرامية وغيرهم " (٢).

وكذلك أيضاً استدلوا بهذه الطريقة على نفي الصفات، والقول بخلق
القرآن، كما يقول بذلك محمد بن عيسى الملقب ببرغوث (٣).

المناقشة:

هذه الطريقة أو هذا الدليل محدث في الدين أحدثه أهل الكلام يزعمون
أنهم يثبتون به وجود الله، وحدث العالم.
وسأبين فساد هذه الطريقة أو هذا الدليل من الأوجه التالية:

(١) الصواعق المرسلة (٣ / ١١٨٨)، وانظر: مقالات الإسلاميين (٢ / ١٦ ، ٤٨) الفرق

بين الفرق (ص ١٧٦)، الموافق (١ / ٥٠٣ ، ٢ / ٣٢٣ - ٣٢٥).

(٢) الصفدية (٢ / ١١٦).

(٣) انظر: النبوات (١ / ٢٧٥ - ٢٧٦).

الوجه الأول: أن هذا الدليل دليل مبتدع في الدين.

أن هذا الأصل أصل مبتدع، لم يسلكه الرسول ﷺ ولا الصحابة رضي الله عنهم، وقد أطبق السلف والأئمة على ذمه، وبينوا أنه مخالف للشرع والعقل، وأنه بدعة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -:

" هذا طريق محدث في الإسلام لم يكن أحد من الصحابة ولا القرابة ولا التابعين يسلك هذه الطريق وإنما سلكها الجهم بن صفوان وأبو الهذيل العلاف ومن وافقهما ولو كان العلم بإثبات الصانع وحدث العالم لا يتم إلا بهذه الطريق لكان بيانها من الدين ولم يحصل الإيمان إلا بها.

ونحن نعلم بالاضطرار أن النبي ﷺ لم يذكر هذه الطريق لأمته، ولا دعاهم بها ولا إليها ولا أحد من الصحابة. فالقول بأن الإيمان موقوف عليها مما يعلم بطلانه بالضرورة من دين الإسلام.

وكل أحد يعلم أنها طريق محدثة لم يسلكها السلف والناس متنازعون في صحتها فكيف يقولون إن العلم بالصانع والعلم بحدث العالم موقوف عليها " (١)

وقال أيضا: " طوائف أهل البدع من أهل الكلام وغيرهم ليس فيهم من يوافق الرسول في أصول دينه لا فيما اشتركوا فيه ولا فيما انفرد به بعضهم ...

ونفس ما اشتركوا فيه؛ من إثبات الصانع بطريقة الأغراض، وأنها لازمة للجسم أو متعاقبة عليه، فلا يخلو منها، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث لا أول لها، وأن الله يمتنع أن يقال أنه لم يزل متكلمًا بمشيئته بعد أن لم يكن بلا حدوث حادث، وما يتبع هذا هو أصل مبتدع في

(١) منهاج السنة النبوية (٢ / ٢٦٧ - ٢٦٨).

الإسلام؛ أول ما عرف أنه قاله الجهم بن صفوان مقدم الجهمية، وأبو الهذيل العلاف مقدم المعتزلة " (١).

الوجه الثاني: أن هذا الأصل مأخوذ من الجهمية والمعتزلة.

أن هذا الأصل مأخوذ من الجهمية والمعتزلة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يتحدث عن بدعة الجهمية: " ثم ظهر بهذا المذهب الجهم بن صفوان، ودخلت فيه بعد ذلك المعتزلة، وهؤلاء أول من عرف عنهم في الإسلام أنهم أثبتوا حدوث العالم بحدوث الأجسام، وأثبتوا حدوث الأجسام بحدوث ما يستلزمها من الأعراض، وقالوا: الأجسام لا تتفك عن أعراض محدثة، وما لا ينفك عن الحوادث أو ما لا يسبق الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث لا أول لها " (٢).

وقال أيضا: " وإنما أوقع هذه الطوائف في هذه الأقوال ذلك الأصل الذي تلقوه عن الجهمية وهو أن ما لم يخل من الحوادث فهو حادث وهو باطل عقلا وشرعا وهذا الأصل فاسد مخالف للعقل والشرع وبه استطالت عليهم الفلاسفة الدهرية فلا للإسلام نصروا ولا لعدوه كسروا. بل قد خالفوا السلف والأئمة وخالفوا العقل والشرع وسلطوا عليهم وعلى المسلمين عدوهم من الفلاسفة والدهرية والملاحدة بسبب غلطهم في هذا الأصل الذي جعلوه أصل دينهم ولو اعتصموا بما جاء به الرسول لوافقوا السنقول والمعقول وثبت لهم الأصل؛ ولكن ضيعوا الأصول فحرموا الوصول؛ والأصول اتباع ما جاء به الرسول " (٣).

(١) النبوات تحقيق: عبد العزيز الطويان (١ / ٥٨٤ - ٥٨٦).

(٢) منهاج السنة (١ / ٣٠٩ - ٣١٠).

(٣) الفرقان بين الحق والباطل، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط (ص ١٠٢)، وضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣ / ١٥٧).

الوجه الثالث: أن هذه الطريقة أنكرها أئمة الإسلام والسنة، وذموها، وقالوا: إنها باطلة في نفسها مخالفة لصريح المعقول وصحيح المنقول.

يقول شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - في بيان هذا المعنى:
"وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرسول لم يدع أحد بهذه الطريق، فضلا عن أن يوجبها على كل مكلف، ولا سلك هذه أحد من الصحابة.

بل لما أحدثها من أحدثها من أهل الكلام تتطابقت أئمة الإسلام على ذم هذا الكلام؛ كما هو مشهور عنهم متواتر؛ كما هو معروف عن مالك وأبي حنيفة، وحماد بن زيد وحماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، وأبي يوسف، والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهوية، وغيرهم من أئمة الإسلام.

وجمهور الناس أنكروا عليهم إيجاب سلوك هذه الطريق؛ ودعواهم أنه لا سبيل إلى معرفة الله تعالى إلا بها؛ لظهور فساد ذلك في شريعة الإسلام.

لكن من هؤلاء من سلم صحتها؛ ولكن رأها طويلة كثيرة الشبهات. ولما أئمة الإسلام والسنة فرأوها طريقة فاسدة في العقل، كما هي بدعة في الشرع؛ وأنها إلى نفي حدوث العالم، وعدم الدلالة على إثبات الصانع، أقرب منها إلى إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع.

فلن مبناها على ترجيح أحد المتماثلين بلا مرجح، وحدث الحادث بلا سبب لحدوثه ولا حكمة لإحداثه، وأن ما قامت به الصفات والأفعال فهو محدث: كائن بعد أن لم يكن، وغير ذلك من لوازمها المنافية لصريح المعقول وصحيح المنقول (١).

ويقول شيخ الإسلام أيضا: "ولهذا أنكر كثير من العلماء على هؤلاء إيجاب سلوك هذه الطريق، مع تسليمهم أنها صحيحة؛ كالخطابي، والقاضي

(١) شرح الأصبهانية، تحقيق: محمد السعوي (١ / ٥٣٥ - ٥٣٧).

أبي يعلى، وابن عقيل، وغيرهم. والأشعري نفسه أنكر على من أوجب سلوكها أيضا في رسالته إلى أهل الثغر، مع اعتقاده صحتها ...
وأما أكابر أهل العلم من السلف والخلف: فعلموا أنها طريقة باطلة في نفسها، مخالفة لصريح المعقول وصحيح المنقول، وأنه لا يحصل بها العلم بالصانع، ولا بغير ذلك " (١).

الوجه الرابع: أن سلوك هذه الطريقة يلزم عليه لوازم باطلة.

سلوك هذه الطريقة يوجب اعتقادات باطلة، ولوازم باطلة، توجب مخالفة كثير مما جاء به الرسول مع مخالفة صريح المعقول، منها نفي الصفات، أو نفي بعضها، بل نفي وجرد الرب، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: " بل يوجب سلوكها اعتقادات باطلة توجب مخالفة كثير مما جاء به الرسول، مع مخالفة صريح المعقول؛ كما أصاب من سلوكها من الجهمية، والمعتزلة، والكلابية، والكرامية، ومن تبعهم من الطوائف، وإن لم يعرفوا غورها وحقيقتها؛ فإن أئمة هؤلاء الطوائف صار كل منهم يلتزم ما يراه لازما له ليطردها، فيلتزم لوازم مخالفة للشرع والعقل، فيجيء الآخر، فيرد عليه، ويبين فساد ما التزمه، ويلتزم هو لوازم آخر لطردها، فيقع أيضا في مخالفة الشرع والعقل.

فالجهمية التزموا لأجلها نفي أسماء الله وصفاته، إذ كانت الصفات أعراضا تقوم بالموصوف، ولا يعقل موصوف بصفة إلا الجسم، فإذا اعتقدوا حدوثه، اعتقدوا حدوث كل موصوف بصفة، والرب تعالى قديم. فالتزموا نفي صفاته، وأسمائه مستلزما لصفاته؛ فنفوا أسماءه الحسنى، وصفاته العلا. والمعتزلة استعظموا نفي الأسماء لما فيه من تكذيب القرآن تكذيبا ظاهرا الخروج عن العقل والتناقض؛ فإنه لا بد من التمييز بين الرب وغيره بالقلب

(١) النبوات، تحقيق: عبد العزيز الطويان (١ / ٢٥٩ - ٣٦٠)، وانظر: منهاج السنة النبوية (٢ / ٢٦٨ - ٢٦٩)، شرح الأصبهانية، تحقيق: محمد السعوي (١ / ١٣٥ - ١٣٧).

واللسان، فما لا يميز من غيره لا حقيقة له ولا إثبات. وهو حقيقة قول الجهمية ؛ فإنهم لم يثبتوا في نفس الأمر شيئا قديما البتة " (١).

وقال في رده على الجهم مبينا اللوازم المترتبة على سلوك هذه الطريقة: " فإن طردها أوجب عليه أن لا يقوم بذات الله لا صفة ولا فعل ولا كلام، وكان ذلك مستلزما لنفي الصانع، ولهذا عظم تكبير سلف الأمة عليه وعلى أتباعه من المعتزلة والنجارية والضرارية وغيرهم " (٢).

وقال ابن القيم - رحمه الله تعالى - في بيان هذه اللوازم الفاسدة:

" وقالت طائفة أخرى بل هي طريق في نفسها متناقضة مستلزمة لتكذيب الرسول لا يتم سلوكها إلا بنفي ما أثبتته، وهي مستلزمة لنفي الصانع بالكلية كما هي مستلزمة لنفي صفاته ونفي أفعاله، وهي مستلزمة لنفي المبدأ والمعاد، فإن هذه الطريقة لا تتم إلا بنفي سمع الرب وبصره وقدرته وحياته وإرادته وكلامه، فضلا عن نفي علوه على خلقه، ونفي الصفات الخيرية من أولها إلى آخرها، ولا تتم إلا بنفي أفعاله جملة، وأنه لا يفعل شيئا البتة إذ لم يقم به فعل، وفاعل بلا فعل محال في بدائه العقول، فلو صحت هذه الطريق نفيت الصانع وصفاته وأفعاله وكلامه وخلق له للعالم وتكبيره له، وما يثبت أصحاب هذه الطريقة من ذلك لا حقيقة له، بل هو لفظ لا معنى له، فأنتم تثبتون ذلك وتصرحون بنفي لوازمه البينة التي لا ريب في لزومها، فتثبتون مالا حقيقة له بل ما يخالف العقل الصريح، كما تتفون ما دل العقل الصريح على إثباته، فهي مستلزمة لإتكار جميع الصفات والأفعال والعلو والكلام، وذلك بمستلزم نفي الرسالة، فحقيقتها جحد الرسالة والمرسل، ولوازمها للباطلة أكثر من مائة لازم لا تحصى إلا بكلفة.

(١) النبوات، تحقيق: عبد العزيز الطويل (١ / ٢٦١ - ٢٦٢).

(٢) الصفدية (٢ / ١٦٤).

فأول لوازمها نفي الصفات، ونفي الأفعال، ونفي العلو، ونفي الكلام،
ونفي الرؤية.

ومن لوازمها القول بخلق القرآن، وبهذه الطريق استجيز ضرب الإمام
أحمد لما قال بما يخالفها من إثبات الصفات وتكلم الله بالقرآن ورؤيته في الدار
الآخرة، وكان أرباب هذه الطريقة هم المستولون على الخليفة فقالوا: له اضرب
عنقه فإنه كافر مشبه مجسم، ف قيل له: إنك إن قتلتَه ثارت عليك العابة ولم تأمن
معرتهم، فأمسكوا عن قتله لذلك بعد الضرب الشديد.

ومن لوازمه أن الرب تعالى كان معطلا عن الفعل من الأزل، والفعل
ممتنع عليه، ثم انتقل من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي بغير موجب في
ذلك الوقت دون ما قبله، وهذا مما اعترى الفلاسفة بالقول بقدم العالم، ورأوا
أنه خير من انقول بذلك، بل حقيقة هذا القول أن الفعل لم يزل ممتنعا منه أزلا
وأبدا؛ إذ يستحيل قيامه به.

وعن هذه الطريق قال جهنم ومن وافقه بفناء الجنة وفناء أهلها وعدمهم
عدما محضاً، وعنها قال أبو الهذيل العلاف بفناء حركاتهم دون ذواتهم، فإذا
رفع أحدهم اللقمة إلى فيه وفنيت الحركات بقيت يده ممدودة لا تتحرك وتبقى
كذلك أبد الأبد، وإذا جامع الحوراء وفنيت الحركات يبقيان كذلك في تلك
الحال أبد الأبد فيبقون في سكون الأحجار.

وعن هذه الطريق قالت الجهمية: إن الله في كل مكان بذاته، وقال
إخوانهم: ليس في العالم ولا خارج العالم، ولا متصلاً به ولا منفصلاً عنه، ولا
مبايناً له ولا محادثاً له، ولا فوقه ولا خلفه، ولا أمامه ولا وراءه...

وعنها قالوا: إن الله سبحانه لم يكلم موسى تكليماً، ولا اتخذ إبراهيم
خليلاً، ولا تجلى للجبل، ولا يتجلى لعباده يوم القيامة، وقالوا ليس له وجه يراه
المؤمنون، ولا يد خلق بها آدم، وكتب بها التوراة، وغرس بها جنة عدن،

ويقبض بها انسموات والأرض بيد أخرى، ليس بشيء من ذلك حقيقة إن هو إلا مجازات واستعارات وتخيلات.

وعنها قالوا: إن الله لا يحب ولا يحب ولا يغضب ولا يرضى ولا يضحك ولا يفرح، ولا له رحمة ولا رأفة في الحقيقة، بل ذلك كله إرادة محضة، أو ثواب منفصل مخلوق سمي بهذه الأسماء.

وعنها قالوا: إن الكلام معنى واحد بالعين، لا ينقسم ولا يتبعض ولا له جزء ولا كل، وهو الأمر بكل مأمور، والنهي عن كل منهي، والخبر عن كل مخبر عنه، والاستخبار عن كل مستخبر عنه، كل ذلك حقيقة واحدة بالعين. وكذلك قالوا في العلم: إنه أمر واحد، فالعلم بوجود الشيء هو عين العلم بعدمه، لا فرق بينهما البتة، وإنما يتعدد التعلق.

وكذلك قالوا: إن إرادة إيجاد الشيء هو نفس إرادة إعدامه، ليس هنا إرادات.

وكذلك رؤية زيد هي نفس رؤية عمرو، ومعلوم أن هذا لا يعقل؛ بل هو مخالف لصريح العقل، وهذا كله وأمثاله نشأ عن هذه الطريق واعتقاد صحتها.

ومن العجب أنهم لم يثبتوا بها في الحقيقة صانعا، ولا صفة من صفاته، ولا فعلا من أفعاله، ولا نبوة، ولا مبدءا، ولا معادا، ولا حكمة؛ بل هي مستلزمة لنفي ذلك كله صريحا، أو لزوما بيّنا، أو متوسطا، فالطريق التي جعلوها أصلا للدين هي أصل المناقضة للدين وتكذيب الرسول ^(١).

(١) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة (٣ / ١١٩٠ - ١١٩٤).

المطلب الثالث: قولهم في الجوهر والجسم.

النجارية ينفون الجوهر الفرد^(١)، ولا يقولون: إن الأجسام تتناهي في تجزئها وانقسامها حتى تصير أفرادا فكل جزء لا يتجزأ وليس له طرف واحد^(٢).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وقد نفى الجوهر الفرد من أئمة المتكلمين من ليسوا دون من أثبتته، بل الأئمة فيهم أكثر من الأئمة في أولئك، فنفاه حسين النجار وأصحابه كأبي عيسى برغوث ونحوه، وضرار بن عمرو وأصحابه كحفص الفرد ونحوه" ^(٣).

و النجارية لا يقولون: إن الأجسام والأعيان المشهودة مركبة من الجواهر الفردة^(٤).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "والناس قد تنازعوا في الأجسام المخلوقة كالكواكب والفلك والهواء والماء وغير ذلك: فقيل: هي مركبة من الجواهر المنفردة.

وقيل: مركبة من المادة والصورة، ومنه من فرق بين الجسم الفلكي والعنصري.

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١ / ٣٠٣، ٣ / ٣٥٥، ٤ / ٤٤٤، ١٣٥ - ١٣٦، ٢٠١، ٧ / ٢٢١)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٧ / ٢٤٤)، شرح قصيدة الإمام ابن القيم (٢ / ٣١٥).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٥ / ٣٩٢).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (١ / ٢٨٤).

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٤ / ٢٠١، ٥ / ٣٩٢، ٦ / ٢٩٢، ١٠ / ٢٩٦)، انظر: منهاج السنة النبوية (٢ / ١٣٧، ١٦٥، ٥٣١)، الصفدية (١ / ١١٧) العقيدة الأصفهانية (ص ٤١).

والصواب عند محققي الطوائف: أنها ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا؛ وهذا قول أكثر أهل الطوائف أهل النظر مثل: الهشامية، والضرارية، والنجارية، والكلابية، وطائفة من الكرامية وغيرهم " (١).

ولما نفت النجارية الجوهر الفرد نفوا تماثل الأجسام، فقالوا: إن الأجسام غير متماثلة (٢)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية نقلاً عن الأمدي: " قال في كتابه هذا الكبير: الفصل الرابع في أن الجواهر متجانسة غير متحدة:

اتفقت الأشاعرة وأكثر المعتزلة على أن الجواهر متماثلة متجانسة.

وذهب النظام والنجار من المعتزلة بناء على قولهما بتركب الجواهر من الأعراض: إلى أن الجواهر إن تركبت من الأعراض المختلفة فهي مختلفة؛ ولهذا فإننا ندرك الاختلاف بين بعض الجواهر كالاختلاف الواقع بين النار والهواء والماء والتراب ضرورة، كما يدرك الاختلاف بين السواد والبياض والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وسائر الأعراض المختلفة " (٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية معلقاً على كلام الأمدي: " قلت: النجار ليس هو من المعتزلة، بل هو رأس مقالة، وهو يخالف المعتزلة في القدر فيثبته، وفي غير ذلك من أصول المعتزلة، لكنه يوافقهم على نفي الصفات، ويخالفهم أيضاً في تماثل الأسماء والأحكام وأنوعيد.

(١) الصفيدي (١١٧ / ١)، و انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥ / ٤٢٤، ٩ / ٢٩٩)، بيلن تلبيس الجهمية (١ / ٥٠٦)، الرد على المنطقيين (ص ٦٧)، شرح قصيدة الإمام ابن القيم (٢ / ١٨٣).

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٧ / ٢٤٤).

(٣) رد تعارض العقل والنقل (٤ / ١٧٦ - ١٧٧)، و انظر: المواقف، (٢ / ٣٢٥).

وجمهور الناس على أن الأجسام مختلفة من الفلاسفة والمتكلمين وغيرهم، وقد ذكر الأشعري في مقالاته النزاع في ذلك " (١).
ثم ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية اعتراف الأمدي بأنه لا حجة للقائنين بالتمائل فقال:

" قال: فإن قيل ما ذكرتموه وإن دل على إبطال مأخذ القائلين بالاختلاف، فما دليلكم في التماثل والتجانس؟
فلئن قلتم: دليل التماثل اشتراك جميع الجواهر في صفات نفس الجوهر، وهي التحيز وقبول الأعراض والقيام بنفسه.

فنقول: وما أمانع من كون الجواهر مختلفة بذواتها، وإن اشتركت فيما ذكرتموه من الصفات، فإنه لا مانع من اشتراك المختلفات في عوارض عامة لها، وإنما يثبت كون ما ذكرتموه صفات نفس الجوهر أن لو لم يكن الجواهر مختلفة، وهذه أعراض عامة لها، وإنما يتمتع كون الجواهر مختلفة، وأن هذه أعراض عامة لها، أن لو كانت هذه الصفات صفات نفس الجوهر، وهو دور ممتنع.

قال: واعلم أن طرق أهل الحق في إثبات المجانسة وإن اختلفت عباراتها، فكلها آيلة إلى ما ذكر، وما قيل عليه من الإشكال فلازم لا مخلص منه إلا بأن يقال: نحن لا نعني بتجانس الجواهر غير كونها مشتركة فيما ذكرناه من الصفات، وعند ذلك فحاصل النزاع يرجع إلى التسمية لا إلى نفس المعنى " (٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية معلقا على اعتراف الأمدي:
"قلت: فهذا قوله مع اطلاعه على طرق القائلين بالتجانس ورغبته في نصرهم لو أمكنه، فذكر أن جميع ما ذكروه من الطرق يرجع إلى ما ذكره،

(١) درء تعارض العقل والنقل (٤ / ١٧٧ - ١٧٨).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٤ / ١٧٨ - ١٧٩).

وهو مما يعلم بالاضطرار أنه لا يدل على تماثلها، بل يدل على اشتراكها في معنى من المعاني، وليس جعل ما به من الاشتراك هو الذات وما به الاختلاف من الصفات بأولى من العكس، وهذا على سبيل التنازل، وإلا فنحن نعلم بالضرورة والحس اختلاف الأجسام المختلفة، كما نعلم اختلاف الأعراض المختلفة.

وما ذكره من أن الاختلاف عائد إلى الأعراض لا إلى المعروض فمخالفة للحس، فإن نفس النار مخالفة للماء ليس مجرد حرارة النار هي المخالفة لبرودة الماء، بل نحن نعلم أن النار تخالف الماء أعظم مما نعلم أن الحرارة تخالف البرودة، وذلك أن الحرارة والبرودة بينهما من الاشتراك في الكيفيات مثل كون كل منهما عرضا قائما بغيره، وهو صفة محسوسة باللمس، وكذلك بين السواد والبياض من الاشتراك في العرضية واللونية والقيام بالغير والرؤية بالبصر وغير ذلك من الصفات، أعظم من الاشتراك بين الماء والنار، فإن الاشتراك بينهما هو في القدر ونحو ذلك من الكميات، والاشتراك في الكيفية أعظم من الاشتراك في الكمية، فإذا كان ذلك لا يوجب التماثل فذاك بطريق الأولى.

وأیضا فالحرارة قد تتكسر بالبرودة في مثل الفاتر، فإنه لا يبقى حارا كحرارة النار، ولا باردا برودة الماء المحض، وأما نفس الماء والنار فلا يجتمعان.

وأیضا فالآعراض المختلفة تشترك في محل واحد، وأما نفس الأقسام فلا تشترك في محل واحد * (١).

و الصواب هو القول بأن الأجسام مختلفة وغير متماثلة (٢)، والقول بالتماثل قول باطل فاسد، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

(١) درء تعارض العقل والنقل (٤ / ١٧٩ - ١٨٠).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١ / ٣٠٣، ٣ / ٧٨).

" أصل دعوى تماثل الأجسام من أفسد الأقوال، بل القول في تماثلها واختلافها كالقول في تماثل الأعراض واختلافها، فإنها تتماثل تارة وتختلف أخرى " (١).

وقال أيضا:

" ولا ريب أن قولهم بتماثل الأجسام قول باطل سواء فسروا الجسم بما يشار إليه، أو بالقائم بنفسه، أو بالموجود، أو بالمركب من الهولي والصورة ونحو ذلك.

فأما إذا فسروه بالمركب من الجواهر المفردة، وعلى أنها متماثلة، فهذا ينبني على صحة ذلك، وعلى إثبات الجوهر الفرد، وعلى أنه متماثل، وجمهور العقلاء يخالفونهم في ذلك " (٢).

وقال ابن القيم:

" أنك إذا تأملت العقليات التي زعموا أنها تفيد اليقين وقدموها على كلام الله ورسوله، وجدتها مخالفة لصريح المعقول، وقد اعترفوا أنها مخالفة لظاهر المنقول، وهذا لا يعرف إلا بالامتحان كحكم عقولهم بأن العرض لا يبقى زمانين، وأن الأجسام كلها متماثلة، فجسم النار مساو لجسم الماء في الحقيقة، وإنما اختلفا بالأعراض، وجسم البول مساو لجسم المسك بالحقيقة، وإنما اختلفا في أعراضهما " (٣).

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥ / ١٩٢).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (١ / ٥١٨).

(٣) الصواعق المرسلة (٢ / ٦٤٢).

المبحث الثالث: قولهم في أسماء الله الحسنى، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: قولهم في الأسماء.

النجارية يثبتون الأسماء الحسنى لله تعالى في الجملة، وينكرون على الذين ينفون أن يسمى الله بشيء من الأسماء التي يسمى بها المخلوق، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان ذلك:

"والقرامطة الباطنية كالجهمية الذين ينفون أن يسمى الله بشيء من الأسماء التي يسمى بها مخلوق؛ لبسوا على الناس بلفظ التشبيه و التركيب، ولهذا أنكر جماهير الطوائف عليهم من المعتزلة والنجارية والضرارية ومتمكلة الصفاتية وغيرهم، بل أنكر عليهم من أنكر من الفلاسفة؛ مع تناقض كثير من الناس معهم" (١).

وإثبات الأسماء الحسنى لله تعالى حق لا ريب فيه، كما دل على ذلك الكتاب والسنة، وأجمع عليه أهل العلم.

المطلب الثاني: قولهم في اسم النور.

أول ابن النجار اسم النور، وزعم أنه بمعنى الهادي، يقول الأشعري: "وكان الحسين النجار يزعم: أنه نور السموات والأرض بمعنى: أنه هادي أهل السموات والأرض" (٢).

وهذا القول من أقوال الجهمية، وهو مخالف لقول أهل السنة الذين يثبتون اسم النور، ولا يأولونه، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

"بل جماهير المسلمين لا يتأولون هذا الاسم وهذا مذهب السلفية وجماهير الصفاتية من أهل الكلام والفقهاء والصوفية وغيرهم، وهو قول أبي سعيد بن كلاب ذكره في الصفات ورد على الجهمية تأويل اسم النور، وهو شيخ المتكلمين الصفاتية من الأشعرية - الشيخ الأول - وحكاه عنه أبو بكر

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥ / ١٨٤).

(٢) مقالات الإسلاميين (٢ / ٢١٤).

بن فورك في كتاب " مقالات ابن كلاب " ، والأشعري ولم ينكرا تأويله إلا عن
الجهمية المذمومين باتفاق وهو أيضا قول أبي الحسن الأشعري ذكره في "
الموجز " (١).

المطلب الثالث: قولهم في الاسم والمسمى.

النجارية يقولون: إن الاسم غير المسمى، وأسماء الله غيره، وما كان
غيره فهو مخلوق، فإذا أسماء الله مخلوقة، وقد وافقوا في ذلك الجهمية و
المعتزلة، يقول الالكائي: " ومن أعظم الشرك أن يقال: إن العبادة لاسمه،
واسمه مخلوق، وقد أمر بالعبادة للمخلوق.

وهذا قول المعتزلة، والنجارية وغيرهم من أهل البدع والكفر
والضلالة " (٢).

المناقشة:

قول النجارية والمعتزلة بأن الاسم غير المسمى و أن أسماء الله مخلوقة
قول فاسد باطل، والحق في هذه المسألة أن يقال: أسماء الله غير مخلوقة،
والاسم للمسمى، كما قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (٣).

و " المعروف عن أئمة السنة إنكارهم على من قال أسماء الله مخلوقة،
وكان الذين يطلقون القول بأن الاسم غير المسمى هذا مرادهم ؛ فلهذا يروى
عن الشافعي والأصمعي وغيرهما أنه قال: (إذا سمعت الرجل يقول: الاسم
غير المسمى فاشهد عليه بالزندقة) (٤) ؛ ولم يعرف أيضا عن أحد من السلف

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٦ / ٣٧٩).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢ / ٢٣٠).

(٣) سورة الأعراف: ١٨٠.

(٤) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢ / ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤٠)، الاعتقاد والهداية إلى

سبيل الرشاد (ص ٧٢).

أنه قال الاسم هو المسمى ; بل هذا قاله كثير من المنتسبين إلى السنة بعد الأئمة وأنكره أكثر أهل السنة عليهم.

ثم منهم من أمسك عن القول في هذه المسألة نفياً وإثباتاً ; إذ كان كل من الإطلاقين بدعة كما ذكره الخلال عن إبراهيم الحربي وغيره ^(١).

يقول الطبري: " وأما القول في الاسم أهو المسمى أم غير المسمى؟ فإنه من حماقات الحادثة التي لا أثر فيها فيتبع، ولا قول من إمام فيستمع، فالخوض فيه شين، والصمت عنه زين، وحسب امرء من العلم به والنقل فيه أن ينتهي إلى قول الله عز وجل ثناؤه الصادق وهو قوله: ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ^(٢)، وقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ^(٣) " ^(٤).

" وهذا هو القول بأن الاسم للمسمى.

وهذا الإطلاق اختار أكثر المنتسبين إلى السنة من أصحاب الإمام أحمد وغيره ^(٥).

يقول ابن القيم: " إن منشأ الغلط في هذا الباب من إطلاق ألفاظ مجملة محتملة لمعنيين صحيح وباطل، فلا ينفصل النزاع إلا بتفصيل تلك المعاني وتنزيل ألفاظها عليها، ولا ريب أن الله تبارك وتعالى لم يزل ولا يزال موصوفاً بصفات الكمال المشتقة أسماؤه منها، فلم يزل بأسمائه وصفاته، وهو

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٦ / ١٨٦ - ١٨٧).

(٢) سورة الإسراء: ١١٠.

(٣) سورة الأعراف: ١٨٠.

(٤) صريح السنة، للطبري (ص ٢٦ - ٢٧)، و انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٦ / ١٨٧).

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٦ / ١٨٧).

إله واحد له الأسماء الحسنى والصفات العلى، وأسماءه وصفاته داخلة في مسمى اسمه، وإن كان لا يطلق على الصفة أنها إله يخلق ويرزق، فليست صفاته وأسماءه غيره، وليست هي نفس الإله.

وبلاء القوم من لفظة الغير؛ فإنه يراد بهما معنيين:

أحدهما: المغاير لتلك الذات المسماة بالله، وكل ما غير الله مغايرة محضة بهذا الاعتبار فلا يكون إلا مخلوقا.

ويراد به مغايرة الصفة للذات إذا خرجت عنها، فإذا قيل: علم الله وكلام الله غيره، بمعنى: أنه غير الذات المجردة عن العلم والكلام، كان المعنى صحيحا، ولكن الإطلاق باطل.

وإذا أريد أن العلم والكلام مغاير لحقيقته المختصة التي امتاز بها عن غيره كان باطلا لفظا ومعنى.

وبهذا أجاب أهل السنة المعتزلة القائلين بخلق القرآن، وقالوا: كلامه تعالى داخل في مسمى اسمه، فانه تعالى اسم الذات الموصوفة بصفات الكمال، ومن تلك الصفات صفة الكلام، كما أن علمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره غير مخلوقة، وإذا كان القرآن كلامه وهو صفة من صفاته فهو متضمن لأسمائه الحسنى، فإذا كان القرآن غير مخلوق، ولا يقال: إنه غير الله فكيف يقال: إن بعض ما تضمنه وهو أسماءه مخلوقة وهي غيره؟

فقد حصص الحق بحمد الله، وانحسم الإشكال، وأن أسماءه الحسنى التي في القرآن من كلامه، وكلامه غير مخلوق، ولا يقال هو غيره ولا هو هو.

وهذا المذهب مخالف لمذهب المعتزلة الذين يقولون: أسماؤه تعالى
غيره، وهي مخلوقة، ولمذهب من رد عليهم ممن يقول اسمه نفس ذاته لا
غيره، وبالتفصيل نزول الشبه، ويتبين الصواب، والحمد لله " (١).

المبحث الرابع: قولهم في الصفات.

النجارية وافقوا المعتزلة على نفي الصفات، وخالفوهم في نفي
القدر (٢).

والأشعري في حديثه عن ابن النجار:

"وكان يزعم أن الله سبحانه لم يزل جوادا بنفي البخل عنه، وأنه لم
يزل متكما بمعنى أنه لم يزل غير عاجز عن الكلام، وأن كلام الله سبحانه
محدث مخلوق.

وكان يقول في التوحيد بقول المعتزلة إلا في باب الإرادة والجود، وكان
يخالفهم في القدر، ويقول بالإرجاء " (٣).

وقال عبد القاهر البغدادي عن النجارية: "وأما الذي وافقوا فيه القدرية
فنفي علم الله تعالى وقدرته وحياته وسائر صفاته الأزلية، وإحالة رؤيته
بالأبصار، والقول بحدوث كلام الله تعالى " (٤).

وقال الشهرستاني: "ووافقوا المعتزلة في نفي الصفات؛ من العلم،
والقدرة، والإرادة، والحياة، والسمع، والبصر " (٥).

(١) بدائع الفوائد (١ / ١٧ - ١٨)، وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية
(٦ / ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧).

(٢) انظر: الغنية لطالبي طريق الحق (١ / ٢٣٩)، العقيدة الأصفهانية (ص ٨٥).

(٣) مقالات الإسلاميين (١ / ٣٤١ - ٣٤٢)، انظر: الغنية لطالبي طريق الحق (١ / ٢٣٩).

(٤) الفرق بين الفرق (ص ٢١٨)، وانظر: أصول الدين (ص ٣٣٤)، التبصير في الدين
(ص ١٠١).

(٥) المال والنحل (١ / ١٠٠).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

" النجار ليس هو من المعتزلة بل هو رأس مقالة، وهو يخالف المعتزلة في القدر فيثبته وفي غير ذلك من أصول المعتزلة، لكنه يوافقهم على نفي الصفات، ويخالفهم أيضا في مسائل الأسماء والأحكام والوعيد " (١).

وقال أيضا: " فهذه الطريق التي سلكها هؤلاء القدرية هي الطريق التي سلكها من وافقهم على نفي الصفات أو بعضها من الجهمية كجهنم بن صفوان وحسين النجار وضرار بن عمرو وغيرهم، فإن هؤلاء يثبتون القدر، ويوافقون المعتزلة على نفي الصفات " (٢).

وأكد شيخ الإسلام ابن تيمية على أن النجارية لا يقولون بقول الجهمية في نفي الصفات، بل يقول المعتزلة (٣).
المناقشة:

قول النجارية بنفي الصفات قول باطل، مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح، بل " إثبات الصفات لله هو مذهب جماهير الأمة سلفها وخلفها، وهو مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأئمة المسلمين المتبعين، وأهل السنة والجماعة، وسائر طوائف أهل الكلام مثل الهشامية، والكرامية، والكلابية، والأشعرية وغيرهم، وإنما نازع في ذلك الجهمية وهم عند سلف الأمة وأئمتها وجماعتها من أبعد الناس عن الإيمان بالله ورسوله، ووافقهم المعتزلة ونحوهم ممن هم عند الأمة مشهورون بالابتداع " (٤).

و" الأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفته به رسنه: نفيا وإثباتا؛ فثبت لله ما أثبته لنفسه، وينفي عنه ما نفاه عن

(١) درء تعارض العقل والنقل (٤ / ١٧٧ - ١٧٨).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٥ / ٢٥٢).

(٣) انظر: جامع الرسائل (١ / ١٥٥ - ١٥٦).

(٤) منهاج السنة النبوية (١ / ٢٧٠).

نفسه، وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبتته من الصفات من غير تكيف ولا تمثيل ومن غير تحريف ولا تعطيل.

وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه مع إثبات ما أثبتته من الصفات من غير إلحاد: لا في أسمائه ولا في آياته، فإن الله تعالى ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا

الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١﴾﴾ (١) وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخَفُونَ عَلَيْنَا ۚ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَن يَأْتِي ءَامِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ ۚ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴿٢﴾﴾ الآية.

فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات مع نفي مماثلة المخلوقات: إثباتاً بلا تشبيه، وتنزيهاً بلا تعطيل كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿٣﴾﴾ (٣). ففي قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۚ﴾ (٤) رد للتشبيه والتمثيل، وقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿٣﴾﴾ (٥) رد للإلحاد والتعطيل.

والله سبحانه: بعث رسله بإثبات مفصل ونفي مجمل، فأثبتوا لله الصفات على وجه التفصيل، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل " (٦).

(١) سورة الأعراف: ١٨٠.

(٢) سورة فصلت: ٤٠.

(٣) سورة الشورى: ١١.

(٤) سورة الشورى: ١١.

(٥) سورة الشورى: ١١.

(٦) مجمرع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣ / ٣ - ٤).

فالإخلاصة أن " مذهب السلف أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وما وصفه به رسوله من غير تحريف، ولا تعطيل ومن غير تكليف ولا تمثيل. فلا ينفون عنه ما أثبتته لنفسه من الصفات، ولا يمثلون صفاته بصفات المخلوقين.

فالنافي: معطل، والمعطل يعبد عدما.

والمشبه: ممثل، والممثل يعبد صنما " (١).

المبحث الخامس: قولهم في القرآن ، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: قولهم القرآن مخلوق.

النجارية يقولون: إن القرآن مخلوق خلقه الله منفصلا عنه، وهذا قول الجهمية، والمعتزلة (٢).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: " وكان أحمد بن أبي دؤاد قد جمع له نفاة الصفات القائلين بخلق القرآن من جميع الطوائف. فجمع له مثل أبي عيسى محمد بن عيسى برغوث ومن أكابر النجارية أصحاب حسين النجار. وأئمة السنة - كابن المبارك وأحمد بن إسحاق والبخاري وغيرهم - يسمون جميع هؤلاء: جهدية.

وصار كثير من المتأخرين - من أصحاب أحمد وغيرهم - يظنون أن خصومه كانوا المعتزلة، ويظنون أن بشر بن غياث المريسي - وإن كان قد مات قبل محنة أحمد وابن أبي دؤاد ونحوهما - كانوا معتزلة، وليس كذلك؛ بل المعتزلة كانوا نوعا من جملة من يقول القرآن مخلوق.

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٤٣٢ / ٨).

(٢) انظر: الغنية لطالبي طريق الحق (١ / ٢٣٩)، منهاج السنة النبوية (٢ / ٣٥٩ ، ٣٦٧)، العقيدة الأصفهانية (ص ٦٠)، درء تعارض العقل والنقل (٢ / ٤٨)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٦ / ١٦١ ، ١٨٤ ، ٧ / ٦٦٢ ، ١٢ / ١١٩)، لمع الأدلة (١ / ١٠٢).

وكانت الجهمية أتباع جهم، والنجارية أتباع حسين النجار، والضرارية أتباع ضرار بن عمرو، والمعتزلة هؤلاء يقولون: القرآن مخلوق " (١).
وافترقت النجارية فيما بينهم في العبارة عن خلق القرآن، بعد الاتفاق على القول بأن القرآن مخلوق على أقوال:
فقال الزعفرانية: إن كلام الله تعالى غيره، وكل ما هو غير الله تعالى مخلوق، ومع ذلك قالت: كل من قال: إن القرآن مخلوق فهو كافر (٢).
قال الشهرستاني: "لعلهم أرادوا بذلك الاختلاف، وإلا فالتناقض ظاهر" (٣).

وقال عبد القاهر البغدادي: إن ابن الزعفراني كان يناقض بآخر كلامه أوله فيقول: "إن كلام الله تعالى غيره، وكل ما هو غير الله تعالى مخلوق، ثم يقول مع ذلك: الكلب خير ممن يقول: كلام الله مخلوق" (٤).
وقالت المستركة: إن القرآن مخلوق، ثم افترقوا فيما بينهم فرقتين:
"فرقة زعمت أن النبي عليه السلام قد قال: إن كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف، ولكنه اعتقد ذلك بهذه اللفظة على ترتيبه حروفها، ومن لم يقل إن النبي عليه السلام قال ذلك على ترتيب هذه الحروف فهو كافر.
وقالت الفرقة الثانية منهم: إن النبي عليه السلام لم يقل كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف، ولكنه اعتقد ذلك ودل عليه، ومن زعم أنه قال: إن كلام الله مخلوق بهذه اللفظة فهو كافر" (٥).

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٤ / ٣٥٢).

(٢) انظر: المال والنحل (١ / ١٠١)، الفرق بين الفرق (ص ٢١٩).

(٣) المال والنحل (١ / ١٠١).

(٤) الفرق بين الفرق (ص ٢١٩)، و انظر: أصول الدين (ص ٣٣٤)، و التبصير في الدين (ص ١٠٢).

(٥) الفرق بين الفرق (ص ٢١٩ - ٢٢٠)، و انظر: أصول الدين (ص ٣٣٤)، و التبصير في الدين (ص ١٠٢ - ١٠٣)، المال والنحل (١ / ١٠١).

فقول النجار في كلام الله تعالى هو بعينه قول المعتزلة، إلا أنه انفرد عنهم فقط في المقروء والمكتوب فقال: " إن كلام الباري تعالى إذا قرئ فهو عرض، وإذا كتب فهو جسم " (١).

وزعم أيضا: " أنه لو كتب بالدم صار ذلك الدم المقطع تقطيع حروف الكلام كلاما لله تعالى بعد أن لم يكن كلاما حين كان دما مسفوحا " (٢).
فالخلاصة: أنهم اتفقوا على القول بأن القرآن مخلوق، قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

" وكانت الجهمية أتباع جهنم والنجارية أتباع حسين النجار، والضرارية أتباع ضرار بن عمرو، والمعتزلة هؤلاء يقولون: القرآن مخلوق " (٣).
المناقشة:

اجمع الصحابة والتابعون، وجميع أهل السنة وأئمة الفقه: على أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق.

والقول بأن القرآن مخلوق هو قول الجهمية، وهو مخالف لقول السلف، فقد أجمعوا على أن القرآن كلام الله، وأن كلام الله غير مخلوق، و أجمعوا على كفر من قال: إن القرآن مخلوق، وقد وردت عن السلف آثار كثيرة في هذا الأمر، وسأورد بعض هذه الآثار، فمن ذلك:

١ - قال سفيان بن عيينة: (أدركت مشيختنا منذ سبعين سنة منهم عمرو بن دينار يقولون: القرآن كلام الله وليس بمخلوق) (٤).

(١) المال والنحل (١ / ١٠١).

(٢) الفرق بين الفرق (ص ٢١٨)، و انظر: أصول الدين (ص ٣٣٤)، و التبصير في الدين (ص ١٠١).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٤ / ٣٥٢).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب خلق الأفعال (٢ / ٦ رقم ١)، و اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢ / ٢٣٦).

٢ - وجاء رجل إلى عبدالله بن إدريس الشافعي فقال: (يا أبا محمد ما تقول في قوم يقولون القرآن مخلوق؟ قال: آمن اليهود. قال: لا. قال: أفمن النصارى؟ قال: لا. قال: أفمن المجوس؟ قال: لا. قال: فممن؟ قال: من أهل التوحيد. قال: ليس هؤلاء من أهل التوحيد، هؤلاء الزنادقة، من زعم أن القرآن مخلوق زعم أن الله مخلوق، يقول الله عز وجل: (بسم الله الرحمن الرحيم) فأن الله لا يكون مخلوقا، والرحمن لا يكون مخلوقا، فلهذا أصل الزندقة، من قال هذا، فعليه لعنة الله، لا تجالسوهم، ولا تتأكلوهم) (١).

٣ - وقيل لأبي بكر بن عياش (٢): إن قوما ببغداد يقولون: إنه مخلوق، فقال: (ويلك، من قال هذا !! على من قال: القرآن مخلوق، لعنة الله، وهو كافر زنديق، لا تجالسوهم) (٣).

٤ - وقال الثوري: (من قال: القرآن مخلوق فهو كافر) (٤).

٥ - وقال حماد بن زيد: (القرآن كلام الله نزل به جبريل؛ ما يحاولون إلا أنه ليس في السماء إنه) (٥).

(١) أخرجه البخاري في كتاب خلق الأفعال (٢ / ١٠ رقم ٥)، وعبد الله بن أحمد في كتاب السنة (١ / ١١٣)، والآجري في الشريعة (١ / ٤٩٦)، وللإلكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢ / ٢٥٧).

(٢) أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي، ثقة عابد إلا أنه ساء حفظه، وكتابه صحيح، مات سنة ١٩٤ هـ.

نظر في ترجمته: تهذيب التهذيب (١٢ / ٣٤)، تقريب التهذيب (ص ١١١٨).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب خلق الأفعال (٢ / ١٢ رقم ٨)، والآجري في الشريعة (١ / ٤٩٩)، وللإلكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢ / ٢٥٠).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب خلق الأفعال (٢ / ١٣ رقم ٩)، والخلال في السنة (٧ / ٣٨).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب خلق الأفعال (٢ / ١٣ رقم ١٠)، وعبد الله بن أحمد في كتاب السنة ١١٧ / ١ - ١١٨، وابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما ذكر ذلك للذهبي في التلويح ٩١٤ / ٢ رقم ٣٢٤، و ٩٧٠ / ٢ رقم ٣٥٢، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية الكبرى (ت التويجري) (ص ٣٣٧)، وصحح أسناده .

٦ - قال أبو الوليد الطيالسي: (من قال: القرآن مخلوق فهو كافر، ومن لم يعقد قلبه على أن القرآن ليس بمخلوق فهو كافر خارج عن الإسلام) (١).

٧ - قال عبيد الله بن عائشة (٢): (لا يصلى خلف من قال: القرآن مخلوق، ولا كرامة له) (٣).

٨ - وقال ابن مهدي: (لو رأيت رجلا على الجسر - وببيدي سيف - يقول: القرآن مخلوق؛ لضربت عنقه) (٤).

المطلب الثاني: شبهتهم والجواب عنها.

بين شيخ الإسلام ابن تيمية أن شبهة النجارية في القول بخلق القرآن هي أنهم قالوا:

" إن إثبات الصفات يوجب أن يكون جسما وليس بجسم، فلا تثبت له الصفات.

قالوا: لأن المعقول من الصفات أعراض قائمة بجسم، لا تعقل صفته إلا كذلك.

قالوا: والرؤية لا تعقل إلا مع المعاينة، فالمعاينة لا تكون إلا إذا كان المرئي بجهة، ولا يكون بجهة إلا ما كان جسما.

(١) أخرجه البخاري في كتاب خلق الأفعال (٢ / ٢٤ رقم ٣٣)، والخلال في السنة (٦ / ٩٢)، واللائكاني في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢ / ٢٥٩).

(٢) عبيد الله بن محمد بن حفص التيمي، ابن عائشة، نسبة إلى عائشة بنت طلحة، ثقة جواد، رمي بالقدر ولم يثبت، مات سنة ٢٢٨ هـ.

انظر في ترجمته: تهذيب التهذيب (٧ / ٤٥)، تقريب التهذيب (ص ٦٤٤).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب خلق الأفعال (٢ / ٣١ رقم ٤٦).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب خلق الأفعال (٢ / ٣٢ رقم ٤٩)، وعبد الله بن أحمد في كتاب السنة (١ / ١١٩)، والأجري في الشريعة (١ / ٥٠٢، ٥٠٣)، واللائكاني في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢ / ٣١٦).

وقد أورد هذه الآثار ابن القيم في الصواعق المرسلة (٤ / ١٣٦٩ - ١٤٠٣).

قالوا: ولأنه لو قام به كلام أو غيره للزم أن يكون جسما، فلا يكون الكلام المضاف إليه إلا مخلوقا منفصلا عنه " (١).

الجواب عن الشبهة:

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية الجواب عن هذه الشبهة فقال:

"وهذه المعاني مما ناظروا بها الإمام أحمد في المحنة، وكان ممن احتج على أن القرآن مخلوق بنفي التجسيم أبو عيسى محمد بن عيسى برغوث تلميذ حسين النجار، وهو من أكابر المتكلمين.

فإن ابن أبي دؤاد كان قد جمع للإمام أحمد من أمكنه من متكلمي البصرة وبغداد وغيرهم ممن يقول: إن القرآن مخلوق، وهذا القول لم يكن مختصا بالمعتزلة كما يظنه بعض الناس؛ فإن كثيرا من أولئك المتكلمين أو أكثرهم لم يكونوا معتزلة، وبشر المريسي لم يكن من المعتزلة؛ بل فيهم نجارية ومنهم برغوث.

وفيهم ضرارية، وحفص الفرد الذي ناظر الشافعي كان من الضرارية أتباع ضرار بن عمرو.

وفيهم مرجئة ومنهم بشر المريسي، ومنهم جهمية محضة، ومنهم معتزلة.

وابن أبي دؤاد لم يكن معتزليا؛ بل كان جهميا ينفي الصفات، والمعتزلة تنفي الصفات، فنفاة الصفات الجهمية أعم من المعتزلة.

فلما احتج عليه برغوث: بأنه لو كان يتكلم ويقوم به الكلام لكان جسما وهذا نفي عنه.

وأحمد وأمثاله من السلف كانوا يعلمون أن هذه الألفاظ التي ابتدعها المتكلمون كنفظ الجسم وغيره؛ ينفيها قوم ليتوصلوا بنفيها إلى نفي ما أثبتته الله تعالى ورسوله؛ ويثبتها قوم ليتوصلوا بإثباتها إلى إثبات ما نفاه الله ورسوله.

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٧ / ٢٩٩).

فالأولى: طريقة الجهمية من المعتزلة وغيرهم: ينفون الجسم حتى يتوهم المسلمون أن قصدهم التنزيه، ومقصودهم بذلك أن الله لا يرى في الآخرة، وأنه لم يتكلم بالقرآن ولا غيره بل خلق كلاما في غيره، وأنه ليس له علم يقوم به ولا قدرة ولا حياة ولا غير ذلك من الصفات " (١).

" والثانية: طريقة هشام وأتباعه يحكى عنهم: أنهم أثبتوا ما قد نزه الله نفسه عنه من انتصافه بالنقائص ومماثلته للمخلوقات.

فأجابهم الإمام أحمد بطريقة الأنبياء وأتباعهم، وهو الاعتصام بحبل الله " (٢).

" فاتبع الإمام أحمد طريقة سلفه من أئمة السنة والجماعة المعتصمين بالكتاب والسنة المتبعين ما أنزل الله إليهم من ربهم، وذلك أن ننظر فما وجدنا الرب قد أثبتته لنفسه في كتابه أثبتناه، وما وجدناه قد نفاه عن نفسه نفينا، وكل لفظ وجد في الكتاب والسنة بالإثبات أثبت ذلك اللفظ، وكل لفظ وجد منفيا نفي ذلك اللفظ.

وأما الألفاظ التي لا توجد في الكتاب والسنة؛ بل ولا في كلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين لا إثباتها ولا نفيتها، وقد تنازع فيها الناس؛ فهذه الألفاظ لا تثبت ولا تنفى إلا بعد الاستفسار عن معانيها، فإن وجدت معانيها مما أثبتته الرب لنفسه أثبتت، وإن وجدت مما نفاه الرب عن نفسه نفيت، وإن وجدنا اللفظ أثبت به حق وباطل، أو نفي به حق وباطل، أو كان مجملا يراد به حق وباطل، وصاحبه أراد به بعضها لكنه عند الإطلاق يوهم الناس أو يفهمهم ما أراد وغير ما أراد، فهذه الألفاظ لا يطلق إثباتها ولا نفيتها؛ كلفظ الجوهر والجسم والتحيز والجهة ونحو ذلك من الألفاظ التي تدخل

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٧ / ٢٩٩ - ٣٠٠).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٧ / ٣٠١).

في هذا المعنى، فقل من تكلم بها نفيا أو إثباتا إلا وأدخل فيها باطلا، وإن أراد بها حقا " (١).

ويرد عليهم أيضا فيقال: " قد علم أن المخلوقات لا يتصف بها الخالق فلا يتصف بما يخلقه في غيره من الألوان والأصوات والروائح والحركة والعلم والقدرة والسمع والبصر فكيف يتصف بما يخلقه في غيره من الكلام. ولو جاز ذلك لكان ما يخلقه من إنطاق الجمادات كلامه، ومن علم أنه خالق كلام العباد وأفعالهم يلزمه أن يقول: كل كلام في الوجود فهو كلامه كما قال بعض الاتحادية: وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه. وهذا قول الجهمية والنجارية والضرارية وغيرهم، فإن هؤلاء يقولون: إنه خالق أفعال العباد وكلامهم، مع قولهم: إن كلامه مخلوق، فيلزمهم هذا " (٢).

وقد تقدم الرد على هذه الشبهة بالتفصيل في الحديث عن دليل الحوادث الأعراض.

المطلب الثالث: قولهم في الحرف والصوت.

النجارية يثبتون الحرف والصوت فيقولون: إن الله يتكلم بحرف و صوت، ولكن مع ذلك قالوا إن كلامه مخلوق، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على أحد الكلابية:

" ولكن منازعوك في الصوت والحرف: جمهور الخلائق؛ إذ لم يوافق الكلابية على قولهم أحد من الطوائف لا الجهمية ولا المعتزلة ولا الضرارية ولا النجارية ولا الكرامية ولا السالمية، ولا جمهور المرجئة والشيعة، ولا

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٧ / ٣٠٣ - ٣٠٤)، وانظر: درء تعارض العقل والنقل (١ / ٢٣٠، ٢٤٩، ١٠ / ٢٥٧)، بيان تلبيس الجهمية (٢ / ٥٧ - ٥٨)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥ / ٤٢٩، ٥ / ٥٤٤)، منهاج السنة (٢ / ٦٠٩ - ٦١٢).
(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢ / ٤٩ - ١٥٠).

جمهور أهل الحديث والفقہ والتصوف، ولا الفلاسفة: لا الإلهيون ولا
الطبايعيون على اختلاف أصنافهم.

وخصومهم منهم من يقول: الحروف محدثة مخلوقة في محل منفصل
عن الله كما يقولون هم ذلك؛ لكن يقولون: هذا كلام الله ليس الله كلام غيره،
كما أجمع المسلمون على أن هذا كلام الله؛ بل أجمعت الأمم على أن الكلام لا
يعقل إلا كذلك... " (١).

وقول النجارية: بأن الله يتكلم بحرف و صوت؛ حق موافق للكتاب
والسنة وما أجمع عليه السلف، ولكن قولهم بأنها مخلوقة كلام باطل منكر،
وافقوا فيه المعتزلة، وقد تقدم الرد عليهم.

المبحث السادس: قولهم في العلو.

النجارية ينفون صفة العلو، وينكرون مباينة الله وعلوه على خلقه، و
يقولون: إن الله حال بذاته في كل مكان (٢)، تعالى الله عن ذلك، يقول
الشهرستاني مبينا قول ابن النجار في هذه المسألة: " وحكى الكعبي عن النجار
أنه قال: الباري تعالى بكل مكان ذاتا، ووجودا، لا معنى العلم والقدرة، وألزمه
محالات على ذلك " (٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يذكر افتراق الناس في علو الله على

خلقه:

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢ / ١٨٩ - ١٩١).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٦ / ١٧٨ - ١٧٩)، انظر: بيان تأييد الجهمية
(١ / ٥٥٦)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٧ / ٣٨٠)، شرح قصيدة الإمام ابن القيم
(١ / ١٨٦، ١٩٣، ٢ / ٣٣٠، ٤٤٧)، تبیین کذب المفتری فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن
الأشعري (ص ١٥٠).

(٣) الملل والنحل (١ / ١٠١).

" والقول الثالث: قول حلولية الجهمية الذين يقولون: إنه بذاته في كل مكان كما يقول ذلك النجارية - أتباع حسين النجار - وغيرهم من الجهمية، وهؤلاء القائلون بالحلول والاتحاد: من جنس هؤلاء، فإن الحلول أغلب على عباد الجهمية وصوفيتهم وعامتهم، والنفي والتعطيل أغلب على نظارهم ومتكلميهم " (١).

وقال أيضا:

" وقسم ثان يقولون: إنه بذاته في كل مكان كما يقول ذلك النجارية وكثير من الجهمية عبادهم وصوفيتهم وعوامهم. ويقولون: إنه عين وجود المخلوقات. كما يقوله: أهل الوحدة القائلون بأن الوجود واحد ومن يكون قوله مركبا من الحلول والاتحاد " (٢).

المناقشة:

" السلف والأئمة يقولون: إن الله فوق سمواته مستو على عرشه بائن من خلقه كما دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وكما علم المباني والعلو بالمعقول الصريح الموافق للمنقول الصحيح وكما فطر الله على ذلك خلقه؛ من إقرارهم به وقصدهم إياه سبحانه وتعالى " (٣).

وقول النجارية بنفي العلو والقول بالحلول قول باطل، وسأوضح بطلانه من الوجوه التالية:

الوجه الأول: أن القول بالحلول مخالف للقرآن والسنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

" قد وصف الله تعالى نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله بالعلو والاستواء على العرش وال فوقية في كتابه في آيات كثيرة حتى قال بعض أكابر

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢ / ٢٩٨).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥ / ١٢٣)، وانظر: المصدر نفسه (٥ / ٢٢٨).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢ / ٢٩٧).

أصحاب الشافعي: في القرآن ألف دال أو أزيد: تدل على أن الله تعالى عال على الخلق وأنه فوق عباده.

وقال غيره: فيه ثلاثمائة دليل تدل على ذلك " (١).

والقرآن والسنن المستفيضة المتواترة وغير المتواترة وكلام السابقين والتابعين وسائر القرون الثلاثة: مملوء بما فيه إثبات علو الله تعالى على عرشه بأنواع من الدلالات ووجوه من الصفات وأصناف من العبارات: تارة: يخبر أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش. وقد ذكر الاستواء على العرش في سبعة مواضع.

وتارة: يخبر بعروج الأشياء وصعودها وارتفاعها إليه كقوله تعالى: ﴿

بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ۖ ﴿٧﴾ ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ ﴿٣﴾ ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ (٤) وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ (٥). وتارة يخبر بنزولها منه أو من عنده كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّاتِ يُدْخِلُهُمْ فِيهَا مِنْ حَيْثُ يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٦) قل نزل به روح القدس من

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥ / ١٢١).

(٢) سورة: النساء ١٥٨.

(٣) سورة: آل عمران ٢٥.

(٤) سورة: المعارج ٤.

(٥) سورة فاطر: ١٠.

(٦) سورة الأعمام: ١١٤.

رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴿١﴾ ﴿حَمْدُ﴾ تَنْزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٢﴾ ﴿٣﴾ ﴿حَمْدُ﴾
تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿٤﴾ ﴿٥﴾.

وتارة: يخبر بأنه العلي الأعلى كقوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى

﴿٦﴾ ﴿٧﴾ وقوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ ﴿٨﴾.

وتارة: يخبر بأنه في السماء كقوله تعالى: ﴿ءَأْمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ

أَنْ تَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ ﴿٩﴾ أَمْ أَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ

أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ ﴿١٠﴾. فنكر السماء دون الأرض ولم يعلق بذلك

الوهمية أو غيرها كما نكر في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ

وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ ﴿١١﴾ وقال تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي

الْأَرْضِ﴾ ﴿١٢﴾. وكذلك قال النبي ﷺ: ((ألا تأمنوني وأنا أمين من في

(١) سورة النحل: ١٠٢.

(٢) سورة فصلت: ١ - ٢.

(٣) سورة الجاثية: ١ - ٢.

(٤) سورة الأعلى: ١.

(٥) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٦) سورة الملك: ١٦ - ١٧.

(٧) سورة الزخرف: ٨٤.

(٨) سورة الأنعام: ٣.

السماء؟)) (١)، وقال للجارية: ((أين الله؟ قالت في السماء. قال: أعتقها فإنها مؤمنة)) (٢).

وتارة: يجعل بعض الخلق عنده دون بعض كقوله تعالى: ﴿ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ ﴾ (٣).

ويخبر عن عنده بالطاعة كقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ ﴾ (٤) فلو كان موجب العندية معنى عاما كدخولهم تحت قدرته ومشيتته وأمثال ذلك: لكان كل مخلوق عنده؛ ولم يكن أحد مستكبرا عن عبادته بل مسبحا له ساجدا وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ (٥) وهو سبحانه وصف الملائكة بذلك ردا على الكفار المستكبرين عن عبادته وأمثال هذا في القرآن لا يحصى إلا بكلفة " (٦).

و قال - رحمه الله تعالى - بعد أن سرد بعض الآيات والأحاديث الدالة على عظمة الله تعالى:

(١) أخرجه: البخاري في صحيحه، في كتاب أحاديث الأنبياء، رقم (٣٣٤٤)، وفي كتاب المغازي، رقم (٤٣٥١)، و مسلم في صحيحه، في كتاب الزكاة، رقم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: مسلم في صحيحه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، (١ / ٣٨١، رقم ٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

(٣) سورة الأنبياء: ١٩.

(٤) سورة الأعراف: ٢٠٦.

(٥) سورة غافر: ٦٠.

(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥ / ١٦٤ - ١٦٥).

" فمن هذه عظمته كيف يحصره مخلوق من المخلوقات سماء أو غير سماء؟ حتى يقال: إنه إذا نزل إلى السماء الدنيا صار العرش فوقه أو يصير شيء من المخلوقات يحصره ويحيط به سبحانه وتعالى.

فإذا قال القائل: هو قادر على ما يشاء؛ قيل: فقل: هو قادر على أن ينزل سبحانه وتعالى وهو فوق عرشه وإذا استدلت بمطلق القدرة والعظمة من غير تمييز فما كان أبلغ في القدرة والعظمة؛ فهو أولى بأن يوصف به مما ليس كذلك؛ فإن من توهم العظيم الذي لا أعظم منه يقدر على أن يصغر حتى يحيط به مخلوقه الصغير وجعل هذا من باب القدرة والعظمة؛ فقله: إنه ينزل مع بقاء عظمته وعلوه على العرش؛ أبلغ في القدرة والعظمة وهو الذي فيه موافقة الشرع والعقل " (١).

الوجه الثاني: أن القول بالحلول مخالف لإجماع السلف.

أنكر أئمة السلف قول الحلولية من الجهمية والنجارية وغيرهم، وحذروا الناس منه، وأمروا بالتمييز بين الرب والعبد، والخالق والمخلوق، والقديم والمحدث، وأن التوحيد الحق أن يعلم مباينة الرب لمخلوقاته وامتيازها عنها، وأنه ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته (٢).

وقد ورد عنهم آثار كثيرة حول هذا المعنى، منها:

١ - عن ابن المبارك أنه قيل له: بم نعرف ربنا؟ قال: (بأنه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه، ولا نقول كما قالت الجهمية: إنه هاهنا في الأرض) (٣).

(١) شرح حديث النزول، ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥ / ٤٨٢ - ٤٨٣).

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣ / ٢٣٩).

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة (١ / ١١١ رقم ٢٢)، و (١ / ٣٠٧ رقم ٥٩٨)، وأخرجه البخاري في كتاب خلق الأفعال (٢ / ١٥ رقم ١٣)، ولادرمي في الرد على بشر المريسي (١ / ٢٢٤)، وفي الرد على الجهمية (ص ٤٧ رقم ٦٧، وص ٩٨ رقم ١٦٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٥٣٨)، وابن بطة في الإبانة، الكتاب الثالث، تنمة للرد على الجهمية (٣ / ١٥٥، ١٥٦ رقم ١١٢)، وابن قدامة في العلو (ص ١٧١ رقم ٨٣)، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية الكبرى (ت-التوحيدي)، (ص ٣٣٦) وصحح أسانيد.

- ٢ - وقال حماد بن زيد عن الجهمية: (إنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء شيء) (١).
- ٣ - وعن سعيد بن عامر الضبعي أنه ذكر عنده الجهمية فقال: (هم شر قولاً من اليهود والنصارى، وقد اجتمع أهل الأديان مع المسلمين على أن الله تعالى على العرش، وقالوا هم: ليس على العرش شيء) (٢).
- ٤ - وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة: (من لم يقل: إن الله فوق سمواته على عرشه، بائن من خلقه، وجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، ثم ألقى على مزبلة، لئلا يتأذى به أهل القبلة ولا أهل الذمة) (٣).
- ٥ - وقال مالك بن أنس: (الله في السماء، وعلمه في كل مكان؛ لا يخلو من علمه مكان) (٤).

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة (١ / ١١٧ - ١١٨)، وابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما ذكر ذلك الذهبي في العلو (٢ / ٩١٤ رقم ٣٢٤)، و (٢ / ٩٧٠ رقم ٣٥٢)، وذكره ابن تيمية في الفتوى الحموية الكبرى (ت التوجيهي) (ص ٣٣٧) وصحح أسناده، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٩٦).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية الكبرى (ت التوجيهي) (ص ٣٣٨)، وكما ذكره الذهبي في العلو (٢ / ١٠٣٣ رقم ٣٩١)، وذكره البخاري في كتاب خلق الأفعال (ت عميرة) (ص ٣١)، وذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٦٤).

(٣) ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٧٤)، وابن قدامة في العلو (ص ١٨٥ رقم ٩٦)، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية الكبرى (ص ٣٤٠) وقال: " ذكره عنه الحاكم بإسناد صحيح "، وذكره الذهبي في العلو (٢ / ١٢١٤ رقم ٤٨٦)، وفي تنكرة الحفاظ (٢ / ٧٢٨)، وفي السير (١٤ / ٣٧٣)، وابن القيم في الصواعق المرسلة (٤ / ١٣٠٣)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٤٧).

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة (١ / ١٠٦ - ١٠٧)، وابن عبد البر في التمهيد (٧ / ١٣٨)، واللائكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢ / ٤٠١)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص ١٦٦ رقم ٧٦).

٦ - وقال الأوزاعي: (كنا - والتابعون متوافرون - نقول: إن الله فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته) (١).

٧ - وقال الشافعي: (خلافة أبي بكر حق قضاء الله تعالى في سمائه، وجمع عليه قلوب عباده) (٢).

٨ - وقال أبو مطيع البلخي في كتاب الفقه الأكبر: (سألت أبا حنيفة عمن يقول: لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض. قال: قد كفر؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (٣) وعرشه فوق سبع سمواته.

فقلت: إنه يقول: على العرش استوى ولكن لا يدري العرش في السماء أو في الأرض؛ فقال: إذا أنكر أنه في السماء كفر؛ لأنه تعالى في أعلى عليين؛ وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل) (٤).

٩ - وقال أبو عيسى الترمذي: (هو على العرش كما وصف في كتابه، وعلمه وقدرته وسلطانه في كل مكان) (٥).

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٢ / ١٥٠)، و الذهبي في السير (٧ / ١٢٠ - ١٢١)، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية الكبرى (ت التوجيهي) (ص ٢٩٩ - ٣٠٠)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٩٦).

(٢) ذكره ابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص ١٨١)، و شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية الكبرى (ت التوجيهي) (ص ٣٤٦)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية وصححه (ص ١٢٣).

(٣) سورة طه: ٥.

(٤) الفقه الأكبر، رواية أبي مطيع البلخي، ت: الكوثري (ص ٤٩ - ٥٠)، و ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية الكبرى (ت التوجيهي) (ص ٣٢٤)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٩٩).

(٥) انظر: جامع الترمذي (ط: بيت الأفكار) (ص ٥٢٢، رقم ٣٢٩٨)، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الحديد.

١٠- وقال سفيان الثوري في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا

كُنْتُمْ^ع﴾ (١) قال: (علمه) (٢)

١١- وقال جرير بن عبد الحميد: (كلام الجهمية أوله شهد وآخره سم، وإنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء إله) (٣).
الوجه الثالث: أن القول بالحنول يلزم منه افتقار الخالق إلى غيره، واستغناء غيره عنه:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

"كل من وقع بنوع من الحلول لزم افتقار الخالق إلى غيره، واستغناء غيره عنه، فإن الحال في غيره إن لم يكن محتاجا إليه بوجه من الوجوه امتنع الحلول، سواء قيل: إن الحال قائم بنفسه أو بغيره.
فإن قال الحلولي: أنا أثبت حلولا لا كحلول الأجسام ولا الأعراض، وحينئذ فلا يلزم افتقاره فيه إلى غيره.

قيل: هذا لا حقيقة له، وهو كقول من قال: أثبت قيامه بغيره من غير احتياج إلى ذلك المحل الذي من شأنه أن يقوم ما قام فيه، لأن قيامه بالغير ليس كقيام الأجسام والأعراض، وأثبتته في غيره لا مماسا له ولا مباينا له" (٤).

(١) سورة الحديد: ٤.

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة (١ / ٣٠٧)، وابن عبد البر في التمهيد (٧ / ١٤٢)، واللائكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣ / ٤٤٥ رقم ٦٧٢)، وذكره ابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص ١٦٦ رقم ٧٨)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٩٧).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية كما ذكر ذلك ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٦٧).

(٤) درء التعارض (١٠ / ٢٨٧ - ٢٨٨).

الوجه الرابع: في بيان حجتهم والجواب عنها.

احتج القائلون بالحلول ومنهم النجارية بنصوص المعية و القرب،
وتأولوا نصوص العلو والاستواء:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

"وهم يحتجون بنصوص المعية و القرب، ويتأولون نصوص العلو
والاستواء.

وكل نص يحتجون به حجة عليهم؛ فإن المعية أكثرها خاصة بأنبيائه
وأوليائه، وعندهم أنه في كل مكان، وفي نصوصهم ما يبين نقيض قولهم؛ فإنه

قال: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (١)

(١) فكل من في السموات والأرض يسبح والمسبح غير المسبح.

وقال: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (٢) فبين أن الملك له؛ ثم قال:

﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (٣).

وفي الصحيح: ((أنت الأول فليس قبلك شيء)) (٤) ... إلخ.

فإذا كان هو الأول: كان هناك ما يكون بعده، وإذا كان آخرًا كان هناك
ما الرب بعده، وإذا كان ظاهرًا ليس فوقه شيء كان هناك ما الرب ظاهر
عليه، وإذا كان باطنًا ليس دونه شيء كان هناك أشياء نفى عنها أن تكون
دونه...

(١) سورة الحديد: ١.

(٢) سورة الحديد: ٢.

(٣) سورة الحديد: ٣.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (رقم ٢٧١٣) في كتاب الذكر والدعاء، من حديث أبي هريرة
رضي الله عنه.

والمعية لا تدل على الممازجة والمخالطة، وكذلك لفظ القرب، فإن عند الحلولية أنه في حبل الوريد كما هو عندهم في سائر الأعيان؛ وكل هذا كفر وجهل بالقرآن " (١).

فتبين أن النجارية تركوا النصوص الكثيرة المحكمة المبينة وتعلق بنصوص قليلة اشتبهت عليهم معانيها (٢).

وأما " سلف الأمة وأئمتها: أئمة العلم والدين من شيوخ العلم والعبادة فإنهم أثبتوا وآمنوا بجميع ما جاء به الكتاب والسنة كله من غير تحريف للكلم: أثبتوا أن الله تعالى فوق سمواته وأنه على عرشه بائن من خلقه، وهم منه بائون، وهو أيضا مع العباد عموما بعلمه، ومع أنبيائه وأوليائه بالنصر والتأييد والكفاية، وهو أيضا قريب مجيب؛ ففي آية النجوى دلالة على أنه عالم بهم.

وكان النبي ﷺ يقول: ((اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل)) (٣) فهو سبحانه مع المسافرين في سفره ومع أهله في وطنه، ولا يلزم من هذا أن تكون ذاته مختلطة بذواتهم كما قال: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢٣ / ٥ - ١٢٤) .

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢٤ / ٥) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (رقم ١٣٤٢) في كتاب الحج، باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، و (رقم ١٣٤٣) من حديث عبد الله بن سرجس رضي الله عنه. وأبو داود في سننه (رقم ٢٥٩٩) في كتاب الجهاد، باب ما يقول الرجل إذا سافر، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، و (رقم ٢٥٩٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. والترمذي في جامعه، (رقم ٣٤٣٨) في كتاب الدعوات، باب ما يقول إذا خرج مسافرا، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، و (رقم ٣٤٣٩) من حديث عبد الله بن سرجس رضي الله عنه.

وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴿^(١) أي (معه على الإيمان) لا أن ذاتهم في ذاته بل هم مصاحبون له.

وقوله: ﴿ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) يدل على موافقتهم في الإيمان وموالاتهم، فالله تعالى عالم بعباده وهو معهم أينما كانوا وعلمه بهم من لوازم المعية " ^(٣).

" وأما القرب: فذكره تارة بصيغة المفرد كقوله: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ ﴾ ^(٤) وفي الحديث: ((أربعوا على أنفسكم)) إلى أن قال ((إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته)) ^(٥). وتارة بصيغة الجمع كقوله: ﴿ وَخَنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ ^(٦)، وهذا مثل قوله: ﴿ تَتْلُوا عَلَيْكَ ﴾ ^(٧) و﴿ نَقُصُّ عَلَيْكَ ﴾ ^(٨) و﴿ عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ ﴾ ^(٩) و﴿ عَلَيْنَا بَيَانُهُ ﴾ ^(١٠) فالقراءة هنا حين يسمعه من جبريل، والبيان هنا بيانه لمن يبلغه القرآن.

(١) سورة الفتح: ٢٩.

(٢) سورة النساء: ١٤٦.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥ / ١٢٦ - ١٢٧) .

(٤) سورة البقرة: ١٨٦.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (رقم ٢٧٠٤) في كتاب الذكر والدعاء، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٦) سورة ق: ١٦.

(٧) سورة القصص: ٣.

(٨) سورة يوسف: ٣.

(٩) سورة القيامة: ١٧.

(١٠) سورة القيامة: ١٩.

ومذهب سلف الأمة وأئمتها وخلفها: أن النبي ﷺ سمع القرآن من جبريل، وجبريل سمعه من الله عز وجل.

وأما قوله: نلتوا ونقص ونحوه؛ فهذه الصيغة في كلام العرب للواحد العظيم؛ الذي له أعوان يطيعونه فإذا فعل أعوانه فعلا بأمره قال: نحن فعلنا. كما يقول الملك: نحن فتحنا هذا البلد. وهو منا هذا الجيش ونحو ذلك.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ﴾ ^(١) فإنه سبحانه

يتوفاها برسله الذين مقدمهم ملك الموت كما قال ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ ^(٢) ﴿قُلْ

يَتَوَفَّنَكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ﴾ ^(٣) وكذلك نوات الملائكة تقرب من المحتضر.

وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ ^(٤).

فإنه سبحانه وتعالى هو وملائكته: يعلمون ما توسوس به نفس العبد من حسنة وسيئة والهم في النفس قبل العمل. فقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ

حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ ^(٥) هو قرب نوات الملائكة وقرب علم الله؛ فذاتهم أقرب إلى

قلب العبد من حبل الوريد؛ فيجوز أن يكون بعضهم أقرب إلى بعضه من

بعض؛ ولهذا قال في تمام الآية: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ﴾ ^(٦) فقوله (إِذْ)

(١) سورة الزمر: ٤٢.

(٢) سورة الأنعام: ٦١.

(٣) سورة السجدة: ١١.

(٤) سورة ق: ١٦.

(٥) سورة ق: ١٦.

(٦) سورة ق: ١٧.

ظرف. فأخبر أنهم أقرب إليه من حبل الوريد حين يتلقى المتلقيان ما يقول.
فهذا كله خبر عن الملائكة.

وقوله: ﴿فَرِيقٌ قَرِيبٌ﴾ ^(١) ((وهو أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته)) ^(٢) هذا إنما جاء في الدعاء لم يذكر أنه قريب من العباد في كل حال، وإنما ذكر ذلك في بعض الأحوال كما في الحديث: ((أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)) ^(٣) ونحو ذلك.

وقوله: ((من تقرب إلي شبرا تقربت إليه ذراعا، ومن تقرب إلي ذراعا تقربت إليه باعا، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة)) ^(٤)، فقرب الشيء من الشيء مستلزم لقرب الآخر منه؛ لكن قد يكون قرب الثاني هو اللازم من قرب الأول، ويكون منه أيضا قرب بنفسه.

فالأول: كمن تقرب إلى مكة أو حائط الكعبة، فكلما قرب منه قرب الآخر منه من غير أن يكون منه فعل.

والثاني: كقرب الإنسان إلى من يتقرب هو إليه كما تقدم في هذا الأثر الإلهي.

فتقرب العبد إلى الله وتقريبه له نطقت به نصوص متعددة مثل قوله:

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ ^(٥)

ونحو ذلك فهذا قرب الرب نفسه إلى عبيده وهو مثل نزوله إلى سماء الدنيا.

(١) سورة البقرة: ١٨٦.

(٢) مضى تخريجه في الصفحة السابقة.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (رقم ٤٨٢) في كتاب الصلاة، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (رقم ٧٤٠٥) في كتاب التوحيد، ومسلم في صحيحه (رقم ٢٦٧٥) في كتاب الذكر والدعاء، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) سورة الإسراء: ٥٧.

وفي الحديث الصحيح: ((إن الله تعالى يدنو عشية عرفة ويباهي الملائكة بأهل عرفة)) ^(١)، فهذا القرب كله خاص في بعض الأحوال دون بعض وليس في الكتاب والسنة - قط - قرب ذاته من جميع المخلوقات في كل حال؛ فلم بذلك بطلان قول الحلولية؛ فإنهم عمدوا إلى الخاص المقيد فجعلوه عاما مطلقا؛ كما جعل إخوانهم الاتحادية ذلك في مثل قوله: ((كنت سمعه)) ^(٢)، وقوله ((فيأتيهم في صورة غير صورته)) ^(٣)، وأن الله تعالى قال على لسان نبيه: ((سمع الله لمن حمده)) وكل هذه النصوص حجة عليهم. فإذا تبين ذلك؛ فالداعي والساجد يوجه روحه إلى الله تعالى؛ والروح لها عروج يناسبها. فتقرب إلى الله بلا ريب بحسب تخلصها من الشوائب فيكون الله عز وجل منها قريبا قريبا يلزم من تقربها؛ ويكون منه قرب آخر؛ كقربه عشية عرفة، وفي جوف الليل، وإلى من تقرب منه شبرا تقرب منه ذراعا. والناس في آخر الليل يكون في قلوبهم من التوجه والتقرب والرقعة ما لا يوجد في غير ذلك الوقت. وهذا مناسب لنزوله إلى سماء الدنيا وقوله: ((هل من داع؟ هل من سائل؟ هل من تائب)) ^(٤)؟ " ^(٥).

(١) أخرجه بنحوه مسلم في صحيحه (رقم ١٣٤٨) في كتاب الحج، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) قطعة من حديث الولي أخرجه البخاري في صحيحه (رقم ٦٥٠٢) في كتاب الرقاق، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) قطعة من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه (رقم ٦٥٧٣) في كتاب الرقاق، ومسلم في صحيحه (رقم ١٨٢) في كتاب الإيمان، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ لمسلم.

(٤) قطعة من حديث النزول أخرجه البخاري في صحيحه (رقم ١١٤٥) في كتاب التهجد، و (رقم ٦٣٢١) في كتاب الدعوات، و (رقم ٧٤٩٤) في كتاب التوحيد، ومسلم في صحيحه (رقم ٧٥٨) في كتاب صلاة المسافرين، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ لمسلم.

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥ / ١٢٨ - ١٣١).

فالخلاصة: أن " كل من قال: إن الله بذاته في كل مكان فهو مخالف
للكتاب، والسنة، وإجماع سلف الأمة وأئمتها، مع مخالفته لما فطر الله عليه
عباده، ولصریح المعقول وللأدلة الكثيرة " (١).
فسلف الأئمة وأئمتها وأفضل قرونها متفقين على قول أهل الإثبات
مخالفين لأقوال تجارية والحلولية.

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥ / ١٢٥ ، ٢٣٠).

الخاتمة

الحمد لله الذي أعان على إتمام هذا البحث المتعلق بالنجارية و موقفهم من التوحيد، وقد توصلت فيه بحمد الله إلى النتائج التالية:

- أن النجارية فرقة مستقلة بأصولها، وأفكارها، ولكنهم وافقوا المعتزلة و الجبرية و المرجئة في بعض أصولهم.

- أن النجارية: هم أتباع أبي عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله النجار.

- أن النجارية يلقبون بعدة ألقاب منها: النجارية، والحسينية.

- أن النجارية ظهرت في أول القرن الثالث الهجري، وكان موطنهم في الري.

- أن النجارية لهم كتب كثيرة جلها لرئيسهم الحسين بن محمد النجار.

- أن أشهر فرق النجارية ثلاث هي: البرغوثية، والزعفرانية، والمستدركة، ولكل فرقة آراء وأفكار خاصة بها.

- أن الضرارية توافق النجارية في كثير من أصولها كالجمع بين نفي الصفات والرؤية وبين إثبات القدر.

- أن محمد ابن التومرت وضع عقيدة المرشدة وهي تشبه قول النجارية.

- أن طريقة ابن الأصفهاني وأصحابه تشبه من بعض الوجوه طريقة النجارية، حيث أنهم ينفون الصفات، ويثبتون القدر.

- أن التوحيد عند النجارية هو قولهم: بأن الله واحد لا شبيه له، ويريدون بذلك نفي الصفات.

- أن التوحيد عندهم له ثلاث معان: أنه واحد في نفسه لا صفة له ولا قدر، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له، وهذا التقسيم بدعة مخالف لما دل عليه الكتاب والسنة.

- أن النجارية يجوزون حصول المعرفة بالرب سبحانه عن طريق الضرورة، وهذا القول هو القول الصحيح.

- أن النجارية اعتمدوا على طريقة الأعراض وحدث الأجسام، في إثبات وجود الله، وهذا دليل مبتدع في الدين أحدثه أهل الكلام.
- أن النجارية ينفون الجوهر الفرد، ولا يقولون إن الأجسام والأعيان المشهودة مركبة من الجواهر الفردة، ولا من المادة والصورة، وهذا هو الصواب.
- أن النجارية يثبتون الأسماء الحسنى لله تعالى، وهذا هو الحق.
- أن النجارية وافقوا المعتزلة في قولهم: الاسم غير المسمى، و أسماء الله مخلوقة، وهذا قول باطل، والحق أن يقال: أسماء الله غير مخلوقة، والاسم للمسمى.
- أن ابن النجار أول اسم النور، وزعم أنه بمعنى الهادي، كما أولته الجهمية، وهو مخالف لقول أهل السنة الذين يثبتون اسم النور.
- أن النجارية وافقوا المعتزلة على نفي الصفات، وهذا قول باطل.
- أن النجارية وافقوا الجهمية على قولهم بأن القرآن مخلوق، وهذا قول باطل مخالف لما أجمع عليه الصحابة والتابعون، وسائر أهل السنة والجماعة، من أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق.
- أن النجارية يثبتون الحرف والصوت، وهذا حق.
- أن النجارية ينفون صفة العلو، وينكرون مباينة الله وعلوه على خلقه، و يقولون: إن الله حال بذاته في كل مكان، تعالى الله عن ذلك، وهذا قول فاسد مخالف للكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة، والعقل الصريح، والفطرة السليمة.

هذا والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد.

فهرس المصادر و المراجع

- ١- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، الكتاب الثالث، تنمة الرد على الجهمية، لأبي عبد الله عبيد الله بن بطة العبكري، تحقيق: د. الوليد بن سيف النصر، دار الرابطة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.
- ٢- إثبات صفة العلو، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، المتوفى سنة ٦٢٠ هـ، تحقيق: د. أحمد الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٣- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، المتوفى سنة ٧٥١، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان: دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٤- الأسماء والصفات، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥- أصول الدين، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي، المتوفى سنة ٤٢٩ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠١ - ١٩٨١ م.
- ٦- الاعتصام، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الفرناطي الشاطبي، تحقيق: سليم الهلالي، دار ابن عفان، الخبر، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.
- ٧- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، لمحمد بن عمر الرازي، تعليق: محمد البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٨- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ.
- ٩- بدائع الفوائد، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية، المتوفى سنة ٧٥١، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وآخرون، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ١٠- السبء والتأريخ، مطهر بن طاهر المقدسي، المتوفى سنة ٥٠٧، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

١١- البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، لأبي الفضل عباس بن منصور السكسكي،
الحنبلي، المتوفى سنة ٦٨٣ هـ، تحقيق: د. بسام العموش، مكتبة المنار، الطبعة:
الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٢- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، لأبي المظفر
الاسفرايني، المتوفى سنة ٤٧١ هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب،
الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١٣- تبیین کذب المفتری فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، لعلي بن الحسن
بن عساكر، المتوفى سنة ٥٧٠ هـ، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الثانية،
١٣٩٩ هـ.

١٤- تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ، دار
إحياء التراث العربي.

١٥- التعريفات، نعلي بن محمد الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة: ١٩٩٠ م.

١٦- تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ،
تحقيق: صغیر أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٦ هـ.

١٧- تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم
بن تيمية، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، دار
القاسم، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

١٨- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد البر
القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ، تحقيق: عبد الله بن الصديق، مؤسسة قرطبة.

١٩- تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، دار
الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٢٠- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، لأحمد بن
إبراهيم بن عيسى، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة:
الثالثة، ١٤٠٦ هـ.

٢١- جامع الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، المتوفى سنة ٢٧٩ هـ،
بيت الأفكار الدولية، الرياض.

٢٢- جامع الرسائل، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار المدني، جدة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

٢٣- الجواهر المضیة فی طبقات الحنفیة، عبد القادر بن أبی الوفاء محمد بن أبی الوفاء القرشي أبو محمد، ٧٧٥ هـ، دار مير محمد كتب خانه، كراتشي.

٢٤- خلق أفعال العباد، لمحمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦ هـ، تحقيق: فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

٢٥- درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ - ١٩٨١ م.

٢٦- نكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعة، لعبد الله بن أسعد اللبافعي، تحقيق: موسى سليمان الدويش، دار البخاري، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ.

٢٧- الرد على الجهمية، لأبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٢٨- الرد على المنطقيين، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ، إدارة ترجمان السنة، لا هور، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٢٩- رفع الشبهة والفرع عن يحتج على فعل المعاصي بالفكر، لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي الحنبلي المقدسي، المتوفى سنة ١٠٣٣ هـ، تحقيق: أسعد محمد المغربي، دار حراء، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤١٠ هـ.

٣٠- الروح، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، المتوفى سنة ٧٥١ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

وطبعة دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد اسكندر يلدا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٣١- سنن أبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة ٢٧٥ هـ، بيت الأفكار الدولية، الرياض.

٣٢- السنة، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال، المتوفى سنة ٣١١ هـ، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٣٣- السنة، لعبد الله بن أحمد بن حنبل، المتوفى سنة ٢٩٠ هـ، تحقيق: د. محمد بن سعيد القحطاني، رمادي للنشر، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٣٤- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، دار الرسالة، بيروت، الطبعة: التاسعة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٣٥- شرح الأصبهانية، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ، تحقيق: محمد السعوي، مطبوع على الآلة الكاتبة.

٣٦- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري، اللالكائي، المتوفى سنة ٤١٨ هـ، تحقيق: د. أحمد الغامدي، دار طيبة، الطبعة: الثالثة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٣٧- الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين الأجري، المتوفى سنة ٣٦٠ هـ، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٣٨- صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، المتوفى سنة ٢٥٦ هـ، دار السلام، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٣٩- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

٤٠- صريح السنة، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، بدر بن يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

٤١- الصفدية، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار الهدى النبوي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٤٢- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتظة، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية، المتوفى سنة ٧٥١، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل

الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الثانية ١٤١٢ هـ.

- ٤٣- طبقات الفقهاء، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، أبو إسحاق، ٤٧٦ هـ، تحقيق: خليل الميس، دار القلم، بيروت.
- ٤٤- عقائد الثلاث والسبعين فرقة، لأبي محمد اليمني، من علماء القرن السادس الهجري، تحقيق: محمد بن عبد الله الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ.
- ٤٥- العقيدة الأصفهانية، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٤٦- العلو للعلي العظيم، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ، تحقيق: عبد الله البراك، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٤٧- غاية المرام في علم الكلام، لعلی بن أبي علي الأمدي، تحقيق: حسن محمود، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة سنة: ١٣٩١ هـ.
- ٤٨- النخبة لطالبي طريق الحق، لعبد القادر الجيلاني، تعليق: عصام الحرساني، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٤٩- الفتوى الحموية الكبرى لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: حمد بن عبد المحسن التويجري، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، دار العصيمي، الرياض.
- ٥٠- الفرقان بين الحق والباطل، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان، بيروت، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٥١- الفرق بين الفرق، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي، المتوفى سنة ٤٢٩ هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة.
- ٥٢- الفقه الأكبر، رواية أبي مطيع البلخي، ضمن مجموعة العالم والمتعلم، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار، القاهرة، طبع سنة: ١٣٦٨ هـ، الناشر: مكتبة الخانجي.
- ٥٣- الفهرست، لابن النديم، تعليق: إبراهيم رضوان، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

- ٥٤- لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف، الهند.
- ٥٥- لمع الأدلة في قواعد أهل السنة والجماعة، لأبي المعالي عبد الملك الجويني، تحقيق: د. فوقية حسين، عالم الكتب، بيروت، الثانية سنة: ١٩٨٧ م.
- ٥٦- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن ابن تيمية، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، وساعده ابنه محمد، طبعة الرياض.
- ٥٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي.
- ٥٨- معرفة علوم الحديث للحاكم، اعتنى به د. السيد معظم حسين، الطبعة الثانية، ١٩٧٧ م، المكتب التجاري، بيروت.
- ٥٩- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، المتوفى سنة ٣٣٠ هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٦٠- الملل والنحل، لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، المتوفى سنة ٥٤٨ هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م.
- ٦١- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ، تحقيق: محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦.
- ٦٢- المواقف، لعبد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، المتوفى سنة ٧٥٦ هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧ م.
- ٦٣- النسبوات، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ، تحقيق: د. عبد العزيز الطويان، أضواء السلف، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٦٤- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن يوسف بن تغري الأتابكي، المتوفى سنة ٨٧٤ هـ، مصورة عن دار الكتب.

٦٥- نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي انجهمي العنيد فيما افتري
على الله عز وجل من التوحيد، تحقيق: د. رشيد الألمعي، مكتبة الرشد، الرياض،
الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٦٦- وفيات الأعيان وأنباء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي
بكر بن ذلكان، المتوفى سنة ٦٨١ هـ، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة،
بيروت سنة: ١٩٦٨ م.